الاصل في المبتدا ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذ الاسم المسند لا يستحق
التقديم كذلك لان استحقاقه التقديم لكونه عاملا وعمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق
التقديم لعروض ما له فالقسم الثاني مبتدا اضطراري لانه لا يوجد وجه لاعراب اقايم الزيدان
سوى كونه مبتدا حتى لو وجد لم يجعل مبتدا الا ترى ان بعض النحاة قال اقايم الزيدان مرفوع
بكونه خبر المبتدأ محذوف واصله اقايمان الزيدان حذف المبتدء ووضع الظاهر موضع المضمر
دفعا للالتباس وسعهم المحقق التفتازاني في نحوه ويحن سوال الا يعد من التكلف ان يقال الزيدان
مبتدا خبره اقايم ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل الثاني ان غير في غير قايم
الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يصدق عليه شئ من التعريفين والجواب عنه ان
اعراب غير مستعار عن المبتدء[٢] ونظيره غير في المستثنى حيث اعرب باعراب المستثنى لما اضيف
اليه والحق المستثنى وبهذا اندفع ايضا ان من المرفوعات والمنصوبات ما لم يدخل في اقسامها
المضبوطة الثالث ان اسم الفعل مرفوع بالابتداء عند المص كما حققه في بعض تصانيفه ولم ينقض
به تعريف المبتدا الا ان يقال لعله رجح حين تاليف هذا الكتاب عنده المذهب الآخر من كونها منصوبة
المحل على المصدرية او عارية عن الاعراب كافعال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم اقل رجل يقول
ذلك خارج عن حد المبتدا مع انه لا يصح انه مبتدء لا خبر له لانه تام بما اضيف اليه لانه في معنى
قل رجل يقول ذلك والتزم فيه بكارة المضاف اليه ووصفه بجملة فعليه لمشابهته رب
وكان المص ذهب الى القول الآخر لابي علي ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجودا
والى قول الآخر ان الخبر يقول ذلك ولا يرد سببا منهما ما اورده الرضي على القول الآخر لابي علي
انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود
لان ما قيل بمعنى النفي ولا دليه في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجودا وما رجل يقول ذلك
موجودا الا زيد الخامس ان من الذي عد مبتدا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة
النبذ اليسير من كل شئ على ما في القاموس قالوا هذه الصفة في معنى الفعل اي يخطي وسدد يوم
لا اصيد فيه فينقض به تعريف المبتدء ولست شعري لم لم يحملوا خطيئة حين يوم لا اصيد فيه ولعل
المص اطلع على هذا فلم يبال به وعند البعض كلمات الشرط مبتدا لا خبر له ذكره الرضي في بحث نكير

[٢] لان الصفة التي هي مبتدا بها لما لم تحمل اعرب باضافته اليه اعراب المبتدء و صح

المبتدء لكنه ضعيف لا يبالى به وسيوف ما هو التحقيق السادس انه ينبغى انه لا يجوز تقديم الخبر على
المبتدء فى اقايم زيد كما لم يجز فى زيد قام لالتباس المبتدء بالفاعل فيحتمل ان يكون زيد مبتدأ فى
اقايم زيد دون قام زيد بحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال الطرفين لافادة
لا يعاب وانما المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف قام زيد
واما اقايم زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتداء فمعنى واحد لا يقال زيد قام ايضا يوهم بين
زيد قام فى المعنوى لانا نقول لا معنى للمعنوى فى الاستفهام انما هو فى الخبر لكنه لا يهم فى ما قام زيد
ويوجب ان لا يجب التقديم فى ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق المقصود بما هو
ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود اصلا بخلاف ما اذا تساويا فان المخاطب يحمل الطريق
المقصود محتملا والمبتدء فى قام زيد الغير الراجح الذى هو الفاعل يحمله عن خلاف الظاهر بخلاف
المبتدء فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقام زيد فيكون المسند مبتدأ اخلاف
الاصل لكون المبتداء موخرا السابع ان العامل فى المبتداء والخبر على المذهب الصحيح الابتداء
وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما فى القسم الاول من المبتدأ وكونه
الاسم مجردا عن العامل اللفظى لاسناده الى شى كما فى القسم الثانى منه لا يخفى انه يستلزم كون الخبر
مجردا عن العامل اللفظى ومن لم يرض بكون ما يعد موثرا امرا عدميا لعدم صحة كون الفاعل امرا
عدميا فلا يحسن نسبة العدمى بالموثر وبربطه من لم عرفه بكون الاسم فى صدر الكلام محققا او
مقدرا للاسناد اليه اولاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه اولاسناده لغو فى تعريفه
اذ هو فى التعريف المشهور لاخراج مجرد الاسماء المعدده وليس لها كونها فى صدر الكلام محققا او
مقدرا الخبر هو المجرد المعهود اى المجرد عن العوامل اللفظية المسند به اى الذى الصق الاسناد
فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدء وقيل الباء للسببية
لان المسند خبر لمدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدء وفيه ان المبتدء ايضا مما به
الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتداء ابدل الى بالباء فرقا بينه
وبين المبتداء وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل استعمال المسند على ضمير لام الموصول فى المسند
وعدمه فى المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاستعمال والى علامة الحذف واذا جعل الضمير الى المبتدأ

استغنى عن قوله المغاير للصفة المذكورة ولا فائدة له الا مجرد مزيد التوضيح لكن لا يتجه النقض
بضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا انه لكنه ليس مسندا الى المبتدء واذا حمل الضمير
الى اللام يدخل في المجرد المسند به يضرب في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله
المغاير لهما الا بد منه لاخراج الصفة ويضرب ولا يندفع الا بعد بلاسم اى الاسم المجرد نعم
ان الكلام في اقسام الاسم ولا يتجه على المص خروج الخبر جملة لانه في تاويل الاسم عنده وان ابى عنه
الرضي ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم
واصل المبتداء المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب ونبه لكثرة اطلاق المطلق عليه
انه المعنى المشتهر للمبتدء ويصرف اليه المطلق عند اطلاقه التقديم ثم قيل لانه المحكوم عليه
الموصوف بالخبر والوصف متاخر وجوده الا بحاله فذكرا على ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء
الذي هو العامل يتحقق مع ذكره فيتقدم على الخبر فيقدم العامل على الخبر ولا اصل في العامل التقدم
والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفي الدار زيد فاعلا ومن ثم جاز في داره زيد
خلافا للكوفيين لان في داره عامل عندهم وفي نيته التقدم على زيد ومن جوز في داره زيد من
جوز في داره قام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدء ليس في
نيته وسر الجوار ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت وامتنع صاحبها في الدار وقد سبق
ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ودفع الايهام والاعتراض والاحكام بحسب الحوالة اولى لا فهام
قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في امتناعهم قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل
الذكر لكانا مخالفين ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كانه يحدث الفعل انما وقع
فلا ان شدة اقتضاء المبتدء الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لا
يقتضي تقدمه على المبتدء بل اتصاله به مدلا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكير
بحسن الترتيب كان مقتضيا لتاخيره الى قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام
لا لتقديم قوله واذا كان المسند اي الى هذا المقام كما وهم الرضي لان من مباحثه قوله او كان الخبر
مصححا له وقوله او كان الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد والاول يقتضي تقديم بحث النكرة
المخصصة والاخير يقتضي تقسيم الخبر الى المفرد والجملة والاصل في المبتدء التعريف قال المص لانه المحكوم

عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ويتلخص الرضي بالفاعل وبحث يعضه بالمحكوم به وما قرب ما ذكره
الرضي اذ الاحتراز عن نكره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل في الخبر
التنكير اذ لو عرف كالمبتدا لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل وقد
يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما اى بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي بقولهم كوكب انقض
الساعة وبقوله تبر يكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصيص عند المخاطب في وجوه
ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص فيه ايضا اذ ليس معنى
سلام ملك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في ويل لك لانه لا يصح ان يراد به ويلي لك ونحن
نقول الاصل في المبتدا التعريف لان جعل الشيء مبتدا يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام
وجزء الاسم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص في الجزء اكثر كانت الفايده اوفر فالمحكوم
عليه انما يكون اسم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفايده المحكوم به الذي فيه يسند
ففي الجملة الفعلية الاسم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل
المبتدا ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالضابط في كونها اسم احد الامور
الستة على ما ضبطه المص فان وجدت شيئا مما فصلك ان ترده عليها ولا تراع للمص ممك فيه واما
ما خرج عن الضابط فربما يقع مبتدا الجعل المقام اياها اسم ولا يرد بعضا على الضوابط وقد
افادك ما مناه لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام
ظاهري عاطل عن حلية التحقيق واما ان الوجوه الستة لا تشد خمسة منها التخصيص اعني تقليل
الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه المراد بتخصيص النكرة بوجه تميزها عن النكرات باحد الامور الستة
لا تقليل الاشتراك ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان ينزل منزلة المخصص
في الفايده ولذا استعمل التخصيص المبنى عن التكلف ولما كان التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك
حصرهما لا سبيل اليه في بعض وسلمه اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يوهم فالعراض
عنه بالمرة واكتفينا بيان كون المسند اليه اسم في هذه الصورة فاعلم ان مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
والمراد به ما تخصص بتقديم صفة كانت او مضافا اليه نحو صوت بلبل يشغلني او غيرهما نحو افضل
منك افضل مني لتقيد الحسن يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع

لا سع به وبهذا اندفع انه لا نفعل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل تركى كذا واحل
في الدار امراة يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيين وما احد خير منك يوجب الاهتمام لقصد
عموم بعموم غناء المعرفة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به لانه يستفيد منه تحصيل التخصيص المط
لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ افاد التخصيص والحصر وفي الدار رجل للنكارة الفرد
المسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بعالم يق
جعله مبتدأ فاذا لم يحصل مبتدأ وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن مهتما به بخلاف الظرف فانه
يمنع جعله مبتدأ ويراد بقوله سلام عليك كل دعاء بالخير او الشر كويل لك فان مدار الفائدة
هو هذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يسلم باى سلامة كانت ويهلك
باى هلاك كان والمشهور انه تخصيص المتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر
في اصله سلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضى ان
سلمت بمعنى قلت سلام عليك وماخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله سيد سلمت لانه
يصير المعنى قولي سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر
وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الثاني ليعين الخطاب الاول
المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد وجه آخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام
عليك فلو كان تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك فانه فلنكن المعنى قولي
السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس بشيء لانه اذا كان سلمت ماخوذا
من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور
وقال الرضى الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك سالما فهو مخصص بالنسبة الى الله تعالى هذا
ولا يبعد ان يقال المآل سلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل في الخبر
ان يكون نكرة لان المطلوب في الاغلب ثبوت الوصف الذي هو مبتدأ الخبر نحو زيد قائم فان
المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر في تعريف القيام وقد يكون
معرفة لشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه او لشرط احد الامور الثلاثة عند سيبويه تعريفه
او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره او افعل تفضيل هو مبتدأ

جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولفه
الفارسي يساعد غير حيث يجمع فيها كيست پدر تو وبهتر است از وی پدر او والخبر قد
يكون جملة غير الاسلوب حيث الى جملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة سيما على بعد
كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تاكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة
لان المخصص نزته الى المعرفة او قصدا الى جعل عبارة الحكم مثالا له ومن مؤوله بالمفرد عند
المص ولذا حكم بان الكلام لا يتأتى الا من اسمين او فعل واسم والرضي يمنع تاويلها ويذهب
الى انها على حالها خبر ولم تقيد الجملة بالخبرية ردا على الاسارى وبعض الكوفيين لظهور
فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا لتنافي بين الخبر والانشاء لانهم توهموا خبر المبتدأ قسيم
الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا تعتبر القسمة ردا على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لأضربنّه
واكتفى الرضي في منعه بان لا منع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس الجملة الانشائية الواقعة موقع الخبر في
تقدير القول حتى تؤوله الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة
مؤوله بالمفرد نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص
ما وقع عليه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه اشار الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة اعني
الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد
والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ولاختيار هذا المذهب حصر الكلام الى الاسمية والفعلية
ومنهم من قال الشرطية وهذا كلام ظاهري بناء على وجود الفعل في اوله لكن المحسن وهو ان
الحكم بل هو في الجزاء فالمدار على الجزء الاول له في الاسمية والفعلية او بين الشرط والجزاء فالجزاء
هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضي جعله بعضهم الخبر مجموع
الشرط والجزاء والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى
انه دليله لا يرد كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض
حيث قال الخبر عند بعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدأ كالصلة بالنسبة الى الموصول وله
ان يرد خلوه عن الضمير لانه يربط بالمبتدأ بسبب ما هو من تتمته كانه قيل في قولك من يكرمني

فانك تبشر من يكرمني تبشر باكرامه ولا ترجيح لدعواه الا ان يتوله هذا المثال في صورة انك تبشر ان
زيد يكرمني فيحصل حرف الشرط المتضمن من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان
زيد قائم او تفرق بين الحرف المضمر والمصرح في نحو يتعذر من دواخل الاسم لكمال امتزاجه
بالاسم فلا بد من عائد الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة
لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشأن
به من غير رابط وبطلب الاسماء المستقلة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجملة من غير
تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به
فالمختلف في ذلك الاتحاد كالمتضايف وما في حكمها كبصري وروحي وحاملا زيد به معنى
مشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اي صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر يثبت بالسهل ومصون
الجملة الذي هو الخبر في الحقيقة لا بد له من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ اسناده الى
ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او
بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وعن المختلف الذي
ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذي لا شائبة فيه
من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى انه جعله
مستترا في هذا اسد وكان منشأه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله مؤولا والاصل في العائد
الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قال الرضي انه الذي يسميه ارباب المنطق
من المبتدأ والخبر هو رابطة زيد قائم في تقدير زيد هو قائم فوهم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعنى
بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا الرابط لم يكن خبر ضمير الشأن ايضا بدونه وقد
يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذي مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم في السعة نحو الحاقة
ما الحاقة وفي الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز في
الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول او لا قال الله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضي لوروده وقد
يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس

هذا ما اداه التأمل
واما ما قاله الرضي فهو
راي الخبر متضمنا
ان المسند مصـ
ـه والمصنف سما
كلا الصحة
مد ظله
اسـ

ونحو واما السال فلا مال لديكم فان اسم لا لا ستغراقه احتوى على المبتدا وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان ناب الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدا ووجوب العائد في المبتدا فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدا نحو هو زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدا الا فيما يستوى فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او المثنى والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدا وقد رويناك من الكشاف انه جوز عدم المطابقة في صفة على انه المصدر فتذكر في القاموس لا بد لا فراق ولا محالة هذا والظ لا بد الظهور تعلق الجار به وكونه شبيه مضاف قال الرضي يجب حرف مثله عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اى لا بد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل الذى وقع خبرا عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فقوله لا تثريب عليكم اى لا تثريب حاصل عليكم ولا يقول لا تثريب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اى لا تثريب موجود تثريب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف سوى نسبها بالمضاف وحكى عن بعض البغداديين نص جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني ولم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وقد يحذف العائد من الخبر الجملة وحكم سيبويه بضعفه في غير الشعر ويرده وقوعه في القرآن قال تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل في سديد ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى الصبر والغفران فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المجرور صفة للمبتدا بجعل المعرف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم يسبني ولك ان تجعله حالا وقال الفراء وحذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياسي قال الله تعالى وكل وعد الله الحسنى وقال الشاعر ثلث كلهن قتلت عمدا وقال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابه الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو ايهم ضربت وخص ضعف

د كر لا بد في بحث المبتدا والخبر لانه لا عمل لكلمة لا وقد وقع مبتدء وخبره خبر المبتدا
منه مد ظله

الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف وللعائد فى الصفة والحال
والصلة احكام آخر ستعرف كلا فى محله ان شاء الله تعالى والحذف فى غير ما ذكر سماعى والكوفيون
لا يجوزون فى غير الشعر ويرده القرآن وما اى خبر وقع ظرفا اى منصوبا ستقدر فى او
جارا ومجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا به ستقدر مجرور به فانه ليس بخبر ظرف بل
الخبر مجرور والظرف حسبه فى المنصوب ستقدر فى مجاز فى الجر الجار والمجرور ومن قبيل
عموم المجاز فى الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب
ابى على لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا مع فاعله
المقدر فيه وهكذا الخلاف فى عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقفا فالاكثر
اى اكثر النحويين انه مقدر بجملة اى على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة
اى مؤول بجملة لان المقدر يستلزم التأويل وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن
لم ينتبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابى على وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه
لا سال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافى فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم
يعرف انه فاسد والصحيح المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر داخله النواسخ والحال
والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة لو كنا به عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع فى
البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التى لا يخلو عنه فعل نحو الكون والحصول
والاستقرار فعلى هذا سمى مستقرا والاظهر انه سمى مستقرا لانه استقر فيه الضمير قال الرضى
وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب اى من يضمن لك وذلك عند قيام
الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جنى ولا شاهد له حجة المقدر بجملة
انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره والاصل فى العمل الفعل ورده ان الظرف
يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعى عاملا قويا فملاحظة كونه خبرا اولى والاصل فى الخبر الافراد
وان المسند اليه اقوى ركن فى الكلام فاقتضاؤه اشد من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار
وهو يقتضى خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه
الافراد ورده ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظى وبه يحكم قاعدتهم

رعايه ما دعا الى تقديره اولى من رعايه كونه خبرا فان قلت لا شبهه فى انه قد يكون المقام للاستقرار
المنافى لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم
اختلفوا فى ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد وما يحصل اليه الفهم المسمل والذكا المستقل
ان مثل هذا الخلاف ينبغى ان يكون مختصا فى مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل
فى حال الافراد وفى التاويل ان يكون فعلا وفى جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث منها فاعلم
ان العين والحدث المستمر لا يخبر عنهما بالزمان بواسطه فى لفظا او تقديرا فلا يقال الارض
يوم الجمعه وطلوع الشمس يوم السبت بعدم الفائده الا ان نسبه العين الحدث المتجدد
فى الاختصاص ببعض الازمنه نحو الهلال الليله القلاسه والزمان الحريف ولا كوكب هذه
الليله ونحن فى شهر كذا وفى اى شهر نحن وجعل ابن المالك والرضى اقسام الخبر عن العين
بما يشبه الحدث وعن عام بظرف خاص او لما يسال به عن خاص وقد سبق الامثله
ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتيقن ما هو الحق ولا تكن بالمتردد واذا اخبر عن
الحدث المذكور فان كان مستغرقا للزمان تذكر فى مقام الاخبار او لا كره نحو صومى يوم السبت
وسيرى شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله خبرا مستغنيا عن تقدير
عامل اما فى الاخبار فادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغه فى الاستغراق واما لتقدير
الزمان فى جانب المبتدا واما لتقدير الزمان فى جانب المبتدا واما التقدير ذو فى جانب
الخبر ويجوز النصب بجعل الظرف ماسا عن الخبر والجر بذكر فى خلافا للكوفيين فانهم يوجبون
تقدير فى اذا لم يجعل بنفسه خبرا لزعمهم ان ذكر فى يوجب التبعيض والا فان كان معرفه
فالوجوه الثلثه خلافا للكوفيين فى الجر ايضا وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان فالاغلب ما سوى
الرفع باتفاق من الفريقين واذا اخبر عن شئ بالمكان الغير المنصرف يلزم النصب او الجر
بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المنصرف المنكر يترجح الرفع نحو انت
منى مكان قريب بمعنى مكانك منى او انت منى ذو مكان قريب عند البصريين ويحمل
المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره فى المعرفه ولا يختص الرفع بالشعر او بما كان
المبتدا ايضا مكانا نحو دارى خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزل

وبعدها وهو مقصود على السماع نحو انت منى مزجر الكلب اى مهان وانت منى مقعد الازار ومقعد الخاتن ومقعد القابلة اى قريب وانت منى مناط الثريا اى بعيد فالرفع اولى فى البعد والنصب فى القرب واذا جعل الخبر واحدا من الظرفين لا راده بيان المسافة من قرب او بعد كان يقال انت منى فرسخ ودارى منك فرسخ وميلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سرى ليلة فمن متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى تحتَّب الرفع على ما فى الرضى وشرح على ما فى التسهيل ومما نسبه بالحس الطرف المتحطو المنصوب قولهم انت منى فرسخين ولسر بل المعنى انت من اشياعى فى فرسخين من مسيرتى يعنى ليس تعهدك على بعد ما سرنا فرسخين ونحو دارى خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فهو من قبيل امثلة الانادما واذا كان المبتدا مشتملا على ما اى معنى له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمنى والترجى والعرض والشرط والتشبيه الكثير وانما كان للمغير الصدارة لانه لو آخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يجرى فيما لا يأتى بعده كلام ولا وجه ان يقال اذا لم يكن المغير فى اول الكلام يفهم معنى يحب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يحب الرجوع عنه ولا يخفى انه يجرى على ما فى الوجهين ان الخبر الجملة المشتملة على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة السابقة فيحب تقديمه ايضا الا ان يقال الا نشاء لا يكون خبرا بل مفعول قول هو الخبر والتقدير زيد مقول فى حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم التى فاتت المصنف كون المبتدا ضمير الشان او ما فى حكمه من مبتدا اخبر عنه بجملة هى عينه نحو كلامى زيد قائم على ما فى التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا فى السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه فيارب هل الا بك النصر يبتغى عليهم وهل الا عليك المعول وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ويمكن ادخاله فى الاشتمال على ما له صدر الكلام فان المبتدا ح يتضمن معنى الشرط وكونه الذى يخبر به

عن شئ كما ستعرفه فى باب الموصول فى مسئلة الاخبار بالذى وكونه مضافا الى المشتمل على
ماله صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ماله صدر الكلام تسرى فيه بالاضافة ويستقل
اليه ولهذا جاز تقديمه ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هى اسم التفضيل
بخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ان عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ
نكرة بخبر معرفة فى هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة مبتدأ او قدا حاد
المص مذهب حيث قال نحو من ابوك ويمكن ان يقال لم يخبر المص بمذهب سيبويه بل خالفه
في كون المتضمن للاستفهام نكرة لشاهدة الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اى
رجل ابوك حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغى ان يقيد المبتدأ بالمفرد
كما ستقيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ماله صدر الكلام لا يجب تقديمه
قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله
سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه
خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة فى موضع الابتداء وسواء خبر مقدم
والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء فى
علم المستفهم اى سواء فى عدم النفع الانذار وعدمه المستويان فى علمك كذا ذكره جار الله
ولك تعويل ايجاب التقييد بان المتضمن لماله صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن
معناه الاصلي وجوب تقديم من قوله تعالى من فرعون مع انه لا قصد الى الاستفهام بل
الى التهويل وكذا كم فى قوله تعالى كم دعوتك مع ان القصد الى الاستبطاء او كانا معرفتين
بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع
تنكير المبتدأ الا فى الصورتين عند سيبويه او متساويين اى نكرتين متساويين فى صحة
الوقوع مبتدأ ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما فى صحة الوقوع مبتدأ
لئلا يتوهم التساوى فى مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى فى مرتبة التخصيص لانه
مما يبعد ما عرف انه يكفى فى وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى فى رتبة
التعريف لا يسبقه امر النكرتين المخصصتين قال الرضى وكان ينبغى ان يقيدهما بانتفاء القرينة

على المبتدأ اذ لو كان قرينة يعرف بها المبتدأ في الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ لان وجوب
التقديم ليعرف تقدمه ولا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع ترتبهما في قوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وفي قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه اذ كون المقدم
احق بكونه مشبها به قرينة على كونه خبرا قلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه
على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال او متساويين في
الوقوع مبتدأ او اكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم
الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو محتمل لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون لا ابتداء مصدرا
نعني عن اسماء المصدرية وبابه واما معنى فلا يناقضه بقولنا اقائم زيد فانه قد قدم قائم
على زيد مع ايهام ابتدائيته مثل افضل منك افضل مني لكونهما متساويين في العموم او
في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلا له اي فعلا له اي فعلا للمبتدأ يعمل فيه الرفع
او النصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو قائم زيد فان الخبر
صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه مبتدأ وبقوله له عن زيد قام ابوه
فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع في بادي الرأي وفي الفاعل انت قمت
فانه لو اخر انت كان قام عاملا للرفع في انت لكونه تاكيدا في بادي الرأي وقولنا موسى
ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادي الرأي وخرج الزيدان
قاما والزيدون قاموا فانه لو اخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادي الرأي لانه يلزم
الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر فيه ولذا جعل السراج الذين ظلموا مبتدأ لقوله اسروا
في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وجعل نصبا نحو قولهم في سمه تولى الحكم فانه
الحكم لو كان مسندا الا يصح تقديم تولى لانه فصل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله
في بادي الرأي فمن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر بانه ولو
قولنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي برأيه
بالفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعلل امتناع التقديم بالتباسه بالبدل وفيه
نظر لابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مسندا اوله هذا المثل على ما زعمت

العرب عن السن البهايم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا
يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت آتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكيما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت
تمرة قال حلوة فكلي قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك
اخذ قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امرأة حديثين فان ابت فاربع
فذهبت كلها امثالا قال جار الله قوله حدث امرأة الخ يعني كرر الحديث للمرأة لنقصان
عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك وفي القاموس ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس وقيل
تروى فاربعه يعني اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا يرد نحو زيد قام
ولو كان مذهبه وجوب التقديم في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل وجب
تقديمه اي تقديم المسند جواب للشروط الاربعة وقد عرفت وجهه واذا تضمن خبر
المفرد ما له صدر الكلام اي كان مشتملا عليه فصار التعبير الذي كان في المبتدأ
للتنصيص لكننا لا نستعمل خيرا من التضمن لانه يشاد رمنه كونه ما له صدر الكلام حاصل المعنى
لا يلزم بل يجب التقديم في ما قام زيد واقام زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام
وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا بد من موجبات التقديم الا الاستفهام او
الاضافة الى ما تضمن الاستفهام ليس بمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضي
يرد على قوله نحو ابن زيد انه اين خبره عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من
يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف
مع انه يصح ابن زيد وعدم صحة زيد اين متفق عليه واجاب نفسه بان المراد المفرد
صورة اذ الضمير المستتر اعتباري لا يبصر اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي
ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا
او كون ان جملة انما هو من حيث التاويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع
الضمير هو ولا بجملة بل جملة نظاهره يرد انه يشكل بقولنا ان يدا ابن ابوه فانه تركيب صحيح
مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ما له صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الضابطة

ان كون ابن جملة عرض له لوضعه
موضع الخبر واما في وضعه
فيجب ان يكون مفردا فالمراد
بالمفرد ما هو مفرد بحسب
وضعه واجاب
منه

فقال ويجب ان يتقدم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدأ ولقد احسن
حيث بدل المفرد بالظرف فتخلص كلامه عما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يكون يقال انه او
جملة سواء قدر باسم الفاعل وبالفعل لانه من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام
الرافعة للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره الشارح ان تجويز هذا التركيب على تقدير اسم
الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر في اين
زيد لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في
زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل قائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما
قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدأ لان الاستفهام
يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدأ اي جعل المبتدأ مبتدأ
صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح لشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف
مضاف اي كان تقديمه مصححا كما يشعر به بعض الشروح ولا حاجة ايضا الى اسناد الحسبة في
المبتدأ اي مصححا للمبتدأ من حيث انه كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه
مبتدأ مصحح للمبتدأ نحو في الدار رجل او لمتعلقه بالكسر كذا في الرضي اي او كان
لمتعلق الخبر ضمير كان في المبتدأ فهو عطف على قوله او كان مصححا له بتقدير كان والشرط من
مواقع حذف كان كما ستعرف ولا ينبغي ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله ضمير
عطفا على خبر كان وقوله ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف
عطف واحد ليستغني عن تقدير كان لانه يكون تحت قوله او كان ويكون العدول لقوله
نص لام المفرد ولا وجه يجعل المفرد دخيلا دون كل واحد منهما وكذا قوله او خبرا عن
ان يجعل دخيلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ماله تعلق المعمولية له وفيه امور احدها
تنزيله نحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم
المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي
في المثال الثاني دون الاول لشدة اقتضاء الفعل لمعموله دون الصفة فكانه متأخر عنه
فلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة وليس شيء منهما بشيء لان الاضمار قبل الذكر

يندفع بالتقدم اللفظي وثانيها عدم شموله لنحو من كل رجل صنعته وثالثها انه يفيد وجوب
تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله على التمر في
المثال المذكور دون تقديم على التمر وهو الملط وما يعلم منه وقد يحمل على تساوي الجزء بالكل
مندفع عنه ما سوى الثاني نحو على التمرة مثلها زبدا كيد مع عن كرة زبد خلط بالتمر لا يقال
الطاهر على التمرة من البا لانه تعريف للتمر لا لتمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل
تمرة منه مثلها زبدا وفيه تامل او خبرا عن ان اى ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
مسامحة وذلك ان تقول الخبر في الحقيقة والمال خبر عن ان اذ معنى المال عندي تحقق قيامك
والتحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذهل عن النحو
الحسنة او يظن خطاء المتكلم او خطاء سماعه لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك
الظن سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمستحسن ولولا انك حسن بالاحسان لا مسك واما
انك قائم حق على الغنة نعم واما انك قائم حق وما من انك قائم الاحق وحرجت فاذا انك
قائم فاستثنا الرضي محرر الواقع بعد ما قام ليس الا وقول ابن مالك او مسندا دون اما
الى ان وصلها لا يفي الاصطلاح وزاد الرضي في مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه
بعد الا او معناها وهو على الحق لكن اخطأ في زيادة ما قدم للاهتمام به لنكتة مما سكتها
علم السلاعة فانه المجوز لا الموجب وجب تقديمه ولم يخف عليك وجه الوجوب وقد يتعدد الخبر
اي خبر المبتدأ ومنه يعلم تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء وكذا ان يحمل الخبر اعم
مما هو خبر في الحال او في الاصل مندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث ننا نسرا سحرجها
العاصي العابس لتنفع به كل معبر ونابس الاول ان العامل المعنوي لحمايته عن هوى فيظن
بر ان لا يعمل في معمولات كثيرة الا انه على خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو لم يبلغ الفالف
كانه للطاقته شانه المجردات العبر القاصرة عن الافعال المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد
قد يكون واجب التعدد لكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف
ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقدير شخص
فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس لشريك المعطوف والمعطوف عليه

انه ليس فوق كل تمرة زبد مثلها مثل الزبد
فرق الجميع ويمكن ان يقال المقصود
المبالغة في كثرة الزبد
وكلام يا ايها السائل للاشارة
الى السؤال و
الجواب منه
مد ظله

المعنى المعرض للمعروف عن
عران نسال والناس
الشكر الجامع
منه مد ظله

فى النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب كل جزء
دفعا للتحكم وما فى الرضى ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا فى تعدد الخبر عن مبتدء
واحد ومنا تعدد المبتدء وليس بشىء لان كلامنا فى ان يقع بابتداء واحد اسمان بعد ان
خبرين وهو من هذا القبيل بلا فصل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا
للمبتدء الذى هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدء لسا قبهما
يحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع فقصد جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما صفة
قائمة بالمجموع من حيث المجموع فقصد جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا
اسود ابيض والمجموع استحق ضميرا واحدا الا انه اعتبر فى كل منهما دفعا للتحكم فلا يجوز
فى الاسناد كما لا يجوز فى قولنا هذا ابلق مما فى الرضى ان اسناد كل الى المجموع مجاز اذ اجاز
اسناد حال المتعلق المنفصل عن الشىء اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشىء
وكذا ما قال صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثلهما فاضل وعالم لانه يكذبه وجوب
هذان اسودان وابيضان وهؤلاء سود وبيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل
اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اى مز بالضم وهو المتوسط بين
الحلاوة والحموضة قال الرضى فى كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما
وبنظر المحقق يعرف ان الضمير الذي استحقه الخبر هنا واحد كما فى المز وانما اعتبر فى كل منهما
دفعا للتحكم ويجوز فى هذين القسمين العطف وتركه قال صاحب اللباب ويشهد بان الحلو
الحامض فى المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان متعديا
الى ثلثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا
مع ان الخبر فى قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديه الى ثلثة بل كون المفعول
الثانى متعددا وفرق بين تعدد المفعول الثانى فى التعدية الى ثلثة يوجب مفعولا ثالثا لا
تعدد المفعول الثانى والتعدية الى ثلثة لان التعدية الى ثلثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد
المفعول الثانى فافهم فانه من دقائق الفوائد الذى لا يفهمها الا الواحد بعد الواحد وقد يكون
جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف

ينبغي ان يحمل من التوابع ولا يحمل من تعدد الخبر في شيء الثالث ان التعدد اللفظي دون
المعنوي لا يحصل الخبر بل يجري في المسند نحو الحلو الحامض خبر من الحلو وفي الفاعل نحو برح
الحامض خبر من الحلو في الفاعل بخو برح الحلو الحامض على الحلو ومما يوهم فيه تعدد الخبر
زيد جامع مانع وامثاله وهو عند التحقيق تاكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام
واحد على مسندات واخبار فالمبتدأ الآخر مع الخبر الآخر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول
ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد
ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاع الجملة واجزاء نصف المسند الآخر الى المبتدأ
السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي ويحكم على الآخر فيقول جاريته زوجته ابن زيد قائمة
وثانيهما ان تذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للآخر الى الاول فيقال زيد
عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو امره لزيد كذا في التسهيل سهل
على صاحبه شدايد اليوم الطويل وقد يتضمن المبتدأ اي يكون فيه معنى الشرط اي معنى حرف
الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدأ بما هو من تتمته للخبر على ما سيجيء في المتن
في بحث كلم المجازاة وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى اول بما بكم من نعمة فاخبر
انه من عند الله وقيل وجود النعم بهم مع جهلهم بانه من عند الله سبب للاخبار بانه من عند الله
والا وجه ان وجود النعم سبب لكونه من عند الله اذ الاتصاف بالكون من عند فرع الكون
وكذا خفي في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة
واجيب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزاء لا بعد حال من وجود الجزاء
لتعدد وقوعه لا محالة وهو لا يتسبب ولا يتعين من جوع وهو انه لا سببية له للفرار وبهذا لا يحصل
سببه فالجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يصير سببا للبلوغ
الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي وتتبع
اشكالات المقام بالتمام فصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط نعم مع
القصد ان سبب ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان سبب تركت لعدم كونه جزاء كذا شرح
الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم

٥٨

لا لعدم لزوم الفاء المشابهة الخبر بالجزاء وان سبب تركت بعدم كونه مع القصد وذلك المبتدء
الذي تضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم الموصول الكائن بفعل اي مع فعل صريح
وذلك اذا كانت صلته جملة فعليه وليس المراد الاسم المتصل بفعل ليعم بوصف برجل قام عالم ولا
موصولا لا اصليه فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة او ظرف ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن
مع ظرف كاين مع الفعل لا محاله لانه مقدر بفعل لا محاله اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا
ولم يذكره بحمل الفعل على المحمل الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري
مجراه على ما عرفت سابقا او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما على حذف المضاف
كما يدل عليه المثال لا لان الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمه او يستدعى الافراد كما وهمه
الهندي لانه يستدعى المطابقة لما يقصده المتكلم فيقول جاءني زيد او عمرو وهما في البلد ولا
يخفى ان بيان المص للاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر قاصر بخروج المضاف
الى النكره الموصوفة وخروج الموصوف بالموصول والمضاف اليه عنه وخروج الكل مضافا الى
غير موصوف او غير موصوف بما ذكر لا بخروج اما زيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا
انه لما قدم المبتدء اتصل بالخبر ونحن في بيان دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء وله مبحث آخر على
انه يمكن ان يراد بالصحيح ما يقابل الوجوب ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة
وفي غيرها قول محذوف باب المقول منه نحو قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال اكفرتم ولا بخروج من نحو زيد فقايم فانه داخل في جزاء من دون الدخول على
الخبر في اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانيه والزاني فاجلدوا فيه بحمل الفعل
اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم حفظا للفعل
عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف مثل الذي يأتيني او في الدار الاولى او الذي
في الدار لئلا يوهم التردد في الصله دون التمثيل فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم
يرتقش في المثال الثاني بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدء فيه هو المضاف الى تلك
النكره لان الصفة يكون لما اضيف اليه كل لانه المقصود وكل لضبطه وحصره صرح به المص
في ايضاح المفصل وافقه الرضي ولذا حكم المص بان قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

شانه حيث جعل الا الفرقدان صفة لكل لا لاخ وبما قررنا بطل ما اجيب به من ان المصنف بعد
كل للكل صرح به صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على فهي كلمة وصرح به
صاحب الكشاف في الفائق في بيان قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة
كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين حيث قال معنى كانت لان نكرة صفة لكل اذ لو كانت
صفة لما اضيف اليه من الامور الثلثة لما صح الفاء في الخبر وصم كانت لكل هذا والجواب عن
المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان
الكل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب
في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا منهما ككلمات الشرط وكونه فعله
مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم المتضمن لمعنى الشرط
عدم وجوب ابهامه واستقباليه فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير
ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله في اي خبر يريد وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا يجوز ان
هذا بحث قيل او انه لا بد من مباحث حرف ان واخواته ووجه المنع على ما ذكره المص ان ما
بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملهما ويبطله
قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يفي بالنواسخ
كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوجيه الوافي ان النواسخ تنافي ما يقتضي الصدارة فلا يدخل
ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الانشاء المتحقق في الحال لا يحتمل التعليق بشيء يتحقق في
الاستقبال فلا يجامع الشرط وهم قول المص يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما التعليق للطلب
فلا يحصل الطلب في الحال فالقائم للصلوة يجعل الشارع طالبا بغسل الاعضاء واما الطلب
المعلق فالمط في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى اي تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن
هذا ترى ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو يطلق الان وفائدة التعليق
تاخير الطلاق او يطلق حين تحقق الشرط قيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة
بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة
لا مطلقا قلت المقصود انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لا انه لم يجعل الحكم مخصوصا بليت

حتى يجاب بان التخصيص اضافي وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب
في ان منع سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بها الا انا
النواسخ لمحض الحكم بها تصريحا بما هو ملحوظ لان كما تشده قوله والحق بعضهم ان بهما والحق المالكي
ان المفتوحة ولكن ايضا وصحح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال تعالى
ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وانما قال الحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه
خلافا للاخفش والمبرد وابو البقاء وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين
عنده كما قال الرضي ان المص تبع عبد القاهر فلا ايهام للتحكم ولم يعتق لا لحاق وقد يحذف
المبتدا لا نسيا لانه ركن من الكلام بل لقيام قرينة تدل ان المحذوف ما هو فما شعر به
كلام الرضي ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لا حذف الا مع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب
الحذف بل يحذف جوازا نعم كل من جانب الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة يطلع عليها في علم
آخر ان ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق نعم قد يتمحل وجوب الحذف
وهو يتحقق في مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد تصحيحا للرفع
اهل الحمد وفي نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوزه المص في بحثه
ومنع نحو الوجوب بجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجعله مبتدأ اي اهل الحمد هو وان
المخصوص بالمدح يتعين لكونه مبتدأ اما قبله خبره كما حققه الرضي في بحثه فلا يتعين باحتمال
كونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينفي كون المقطوع مبتدأ اجماع النحاة على انه خبر المبتدأ
على ان جعله خبرا اوفق بما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المص بين كون المخصوص مبتدا
او بين كونه خبر مبتدأ محذوف ينافي عدم اعتداده به الا ان يقال قوله وهو مبتدأ او بين
كونه خبر مبتدأ محذوف ينافي عدم اعتداده به الا ان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره
او خبر مبتدأ محذوف بيان للاختلاف لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب
تاكيد
حذف المبتدأ بقولهم زيد الخبز اكله اذ لا يصح كونه خبر الزيد لان الخبر هو المفسر المقدر ولا

الا ان المؤكد لا يحذف هذا وفيه انه نعت للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ
ومما وجب حذف المبتدء فيه من انت زيدا اى من انت كلامك زيد والاشهر فيه
النصب والتقدير من انت ذاكرا زيد تقال ممن ذكر عظيما بسوء وكان اسم رجل مشهور فقيل
ذلك انكار التسميه والوجه فى اهمال وجوب الحذف انه فى كنهم من ... صاحب المتمول
به وتحت افعال المدح والذم وتحت الوصف المقطوع فاقتدى بهم ... انه لو بحث عن
الوصف المقطوع فاقتدى بهم وحذف العامل فى من انت زيدا بقى ان من ما اخبر عنه
يصدر لو انصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فقال سمع وطاعة اى امرى سمع
وطاعة وجب حذف المبتدء لان المقام مقام اعتناد بحذف واجب ومنه تاخر عنه
بصريح فى القسم نحو فى ذمتى لافعلن كذا اى مسافصح بها ابن مالك فى تسهيله كقوله
المستهل هو الصبى الرافع صوته اول ولادته استعير لمن رفع صوته لرؤية الهلال و
بعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدء قول المستهل او كحذف مبتدء قول
المستهل ويحتمل الاول فلم الحذف والثانى مراعاة السوق الهلال والله ذكر القسم انما ليمثل
قول المستهل والتقدير هذا الهلال ويرقش باحتمال الهلال هذا وبى مرهمه مانه مثال
لاشاهد وبان ما وجد حين الاظهار اظهار المبتدء فى خصوصه او نوعه نحو قول الحسن
نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان او تقدير الهلال هذا لا يناسب المقام ودونه
خرط القتاد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويبالوه فرسم
الهلال بالاشارة وهو ليس حين دفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة يقول رايت الهلال
والهلال الهلال بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع فالظاهر ان تقديره الرفع رايت الهلال
والخبر لتمام قرينة اذ لا يحذف نسيا جواز نحو خرجت فاذا السبع يعنى بعد اذا المفاجاة
والتقدير فاذا السبع واقف فى الغاب حذف الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد فى النظم
المعجز الا مذكورا قال تعالى فاذا هى حية فاذا هى بيضاء فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هم
قيام ينظرون اول الحذف بعد اذا المفاجاة للخبر العام لان اذا المفاجاة على وجود الشئ بعينه
فيغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار وشئ مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغى ان يراد باذا المفاجاة

مالم يقع موقع الفاء الجزائيه لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده والمثال
مما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع اى فبالمكان السبع وهو المذهب المعول
عن المبرد وزيف بتوهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه بدل ويحتمل الحال ويزيفه
انه يلزم اشتراك اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه لم يلزم قطع اذا عن
الاضافه مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وسوى المضاف
او وجود مضاف اليه مثله لما يجاوز المضاف بحو بين ذراعى وجبهة الاسد فالصحيح
انه للزمان ظرف للخبر المحذوف مضاف فى التقدير الى الجملة السابقة فلزم ما سمعت من
انتفاء لوازم حذف المضاف اليه او ظرف للمفاجاءة المفهومة اى ففاجات فى وقت
وقوف السبع وفاجات منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به لفاجات كما توهم
من قول المص انه التقدير فاجات وقت وقوف السبع فاعترض عليه بانه اذا لازم الظرفية
وقول سيبويه انه يستعمل اسما فقال اذا القوم زيدا اذا تقعد عمرو وعلى ان المراد الاولى مبتدأ
والثانيه خبر غير موثوق به ولا تساعده استعمال العرب ولك ان يجعل مفعول فاجات
محذوفا للتهويل اى فاجات ما فاجات من الخوف والهول ما لا طاقة للمتكلم به او السامع
والفاء للسببيه اى بسبب عن خروجى مفاجاة السبع وقيل زايده وزيفه الرضى بانه
يكذبه امتناع حذفه وفيه انه لا تزيف فى منع الاستعمال عن حذفه اذ لا مانع عن التزام
زيادة شئ ومنع امر معنوى عن حذفه اول المسئله ورجح الرضى قول من جعله عطفا على
خرجت ووجوبا فى ما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر منه اى من هذا
التركيب غيره اى غير الخبر فهذا التركيب من قبيل البر الكر بستين وتقدير منه امس
من تقدير فيه وقيل ما مصدريه والمحذوف هو الوقت المضاف اى فى وقت التزام
غيره موضعه وجعل الرضى ما عبارة عن الخبر لمستغنى عن الحذف لكن فيه هجنة اذ لا يقال
بحذف الخبر وجوبا فى خبر كذا ولما كان التزام الغير فى موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب
المعرفاسا اصحاح الى بيان مواضع الالتزام وهى اربعه اشار اليها باربعة امثلة حيث قال
نحو لولا زيد لكان كذا وفسر الضابطة المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا ونقض

بقول الشافعي رح ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد وقوله
ولولا فضل الله ورحمته عليكم فمنهم من اول موارد النقض بحمل ما بطن حرا حالا عن الخبر المحذوف
اى لولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزرى ولولا فضل الله موجود حال كونه نازلا عليكم
ولا يخفى انه تكلف فى موارد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدا الخبر يدل عليه
لولا اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود يحذف لا محالة لدلالة عليه
والتزام الجواب موضعه وساعده ان من اوجب الحذف مطلقا قال لان لولا يدل على
الخبر وهو الوجود والحصول فدليله لا تساعده الحذف الا فى الخبر العام وفيه بحث لان
لولا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا لا على حصول مبتدا الجملة كما ان
لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فيه فلولا يدل على ان الخبر ما هو وفى
ما ذكر من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام الغير موضعه
سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغى ان تفسر الضابطة بمبتدا الخبر يفهم من غير ذكره
مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا شبهه فوته بمضى تفسير الضابطه
مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة
ممتنع الحذف ومعها جائز الحذف وغاية ما يتوجه به كلامه ان يقال لم تعتبر العرب الجواب
ممرها فى موضع الخبر الخاص وفى جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر رد لمذهب
الكسائى ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اى لولا وجد زيد ولمذهب الفراء ان لولا
رافعة لما بعده لتنزلها منزلة الوجود لفهمه منها بلا مهلة ولا نرتاب فيه ان الكلام لا يكون
من حرف واسم اجماعا لان هذا السلب مخصص بما سوى حرف ناب مناب الفعل عند
من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء وما يدل على مذهب
المبرد ومذهب الكسائى اقيس لان لولا كلو لم ولو لم لا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا
من كلم المجازاة والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعليه اولى وترجيح مذهب البصرى الذي
اختاره المص بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون بدون المفسر ولولا لا محالة يتكرر فى
الماضى غالبا الا فى الدعاء وجواب القسم خلاف لولا ليس حرف النفى ضم الى لا بل المجموع كلمه

٦١

١٣١

موضوعه لامتناع الثاني لتحقق الاول ويمكن دفعه بان المفسر انما يجب لعدم فهم خصوص الفعل من القرينة وينفهم الخصوص من لولا وبان للكسائي ان يقول يجب تكرير لا الا في الدعاء وجواب القسم وجواب لولا على ان لا في لولا كالعدم لزوال النفي بدخول لو لان نفي النفي اثبات وضربي زيدًا قايما فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضي ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر صريح او غير صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون الامير قايما ويرد عليه ضربي زيدا قايما شديد وزيد لدفعه كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ويرد عليه ضربي قايما لان المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبية الا ترى ان الاضافة للمصدر الى شيء منهما في اخطب ما يكون الامير قايما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قايما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على ان في هذا الكلام اثر الاهمال على ما لا يخفى على المتأمل وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه اقتضاني هذه النكرشائبة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه غلبة رجل هوا علم البلد باحثا فالحق المراد المنفي من النحاة في هذا المبتدأ ينبغي ان يوجد من تقييد الحكم بالحال ويحمل هذا التركيب متقارفا في نفي المفهوم المخالف للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له على طبق اقائم الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فتم بفاعله او بمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله فمعنى ضربي

زيدا قايما اضرب زيدا قايما ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الحصر لا يستفاد الا يكون اسم
الجنس الشامل للقليل والكثير مع افراده للاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كان
بمعنى الفعل بثبوت وجه الاستفادة وقد عرفت ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره اللباب
ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لم يحتاجه ويرده
ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدونه مما التزم في موضع الخبر غيره رد
لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا قايما حاصل وقالوا قايما حال من معمول ضربي
لان الحال متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان المصدر
المسبق يثبت اذا جعل قايما حالا من المصدر لان حصول المصدر لا ينفي حصول غيره فيدفعه
ان التقييد لو كان لنفي مفهوم المخالفة على ما حققناه كان الحصر باقيا او يرده محتمل لمذهب
الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقديره ضربي قايما ضربي قايما
وتقديره ضربي زيدا قايما ضربي زيدا ضربي اياه قايما ورد بان حذف المصدر مع بقاء
معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز
لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين وهو ان التقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما حذف متعلق الظرف كما تحذف متعلقات الظروف اذا كانت
عامة لم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى الظرفية
فيعني ضربي زيدا قايما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع شرطه ليس على
ما ينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان
ظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قايما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له
هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا والمنا
بان كان ظاهره في الناقصة مندفع بوضع مكان كان في بيان التقدير بقوله ضربي
زيدا قايما لا يقول قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب
بعدها جهة ولجاز تعريفه ولم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حمل كان على التامة مع هذا الداعي

تكلفا لانا نقول كفى توجيها لذلك لالتزام انه ماسد عن الخبر الجملة على الصحيح لا نقول لما كان
المتفق ان المراد حصر المصدر فى تلك الحال فلا بد من جعله حالا لانا نقول بحصول الحصر بجعله
خبرا لما اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضى اذا المجرد وفيه للاستمرار وهو كثير وفى
القرآن غير يسير وقال عرو المقدر فى المصدر الاستقبالى اذا وفى الماضوى اذ هذا
ولك ان يقدر فى الكل اذا اصطلا للابتداء يجى كل من اذا واذ موضع الآخر كثيرا وقد
يحمل المقدر بمجرد اذا يقدر الزمان فى المبتدء فقال التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان
قايما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرفت ما فيه وكل رجل وضيعته فى الرضى الضيعة
العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة هذا وكانه جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفى
القاموس الضيعة العقار والحرفة وفى العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها ضيعت
وان تركتها ضاعت وفى الاساس يقال ما ضيعتك اى ما عملك وصنعتك ومنه كل عمل و
جزاؤه وكل ثوب وقيمته وفى عدة من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفى حيث
جعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما تم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك
كل رجل وضيعته ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكن تستحقه الواو لانه الخبر
فى الحقيقة الا انه اتسع اعراب ما كان حرفا اجرى على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا
يقتضى ان يكون الواو اسما كالا الصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الواو وان كانت
بمعنى مع يكون للعطف اذا لم ينصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو و
اذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفى ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن
ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال
بكل مبتدء عطف اليه بالواو بمعنى مع وهذا الظاهر يقتضى ان يكون التقدير كل رجل
وضيعته مقرونان كما قدروه به فورد عليه ان مقرونان متاخر عن قوله وضيعته فلا يصح ان
يسد وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقام سد الساد يحتمل انه لا يتم حينئذ ما اورد على
الكوفى فى جعلهم قايما فى ضربي زيدا قايما معمولا لضربي انه لا يصح جعله قايما مقام الخبر لتأخر
الخبر الا ان يقال ما اورد عليه لم يصح لتقديم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء فى كون المؤخر عن

الخبر اولى بالبيان لاستغنائه عن تقدير التاخر ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل
رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير المستكن فى الخبر فيكون
من تتمة وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف
الخبر فلا ترجح قال الرضى الحذف فى هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه
انتم والساعة فى قرن والقرن الحسم وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نم انه قصد بالواو
المقارنة بل اوحدت نزله فى قرن فعلى هذا نحو كل رجل وضيعته مقرونا لعدم قصد المقارنة
بالواو وانا لانم ان قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور
ليس كل مبتدء عطف عليه بالواو بمعنى مع بل الواو هو نص فى المصاحبة كما قيده به ابن
مالك فى التسهيل والضيعة نص فى المقارنة دون الساعة وفى مثل كل رجل وضيعته
اشكال فى تعيين مرجع ضميره اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يعرف كل رجل ما وحمله مما يصعب
على النحول ولم يجدوا مدا من القول والجواب عنه ان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة
متعدده فكذا ضميره ضيعته اجمال لضمائر متعدده كل ضمير فى هذا المجمل يرجع الى ظاهر
فى ذلك المجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتامل وتعقل ويحسن
الرؤية بحمل ولعمرك لافعلن كذا الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدء مقسم به صريح
فى كونه مقسما به يحذف الخبر وهو قسمى واقسم به لوضوحه بذكر المبتدء وسد الجواب
مسده فاذا لم يكن صريحا فلك الحساب فتقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان
قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما سد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط
فلا يشكل عليك ما سمعت حلة المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كقفل وقفل بمعنى
البقاء ولا يستعمل فى القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن فى القاموس هو بالفتح وبالضم
وبضمتين الحيوة وبالفتح الدين ومنه لعمرى ويحرك وفى الرضى وقد يقسم به للسؤال نحو
لعمرك افعلن اقول لجعل المثال منه المحال فتامل وحينئذ يحسن المقال وبعض الضوابط
المشار اليها اربعة وله خامس هو ما اتت الا سرا ونظائره لم يذكر للاعتماد بالبحث
عنه فى المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبر اكله نصب الخبر ولم يذكره

جعل المثال منه بحمل لافعلن امر المتكلم فنفى قوله وصرح سكا اشاده
لطيفة
تمت

بمثل ما عرفت وسايغ استعد من شان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك
نعم في جواب ازيد قايم ولا يبعد ان يوقع منك الاتساق بما اليه من بيان حذف
الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتداء وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه
في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا لسبوع شانه في بحث افعال المدح والذم خبر ان واخواتها
اي خبر واحده من ان وامثالها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخوله احد بها وقد
نبه عليه بقوله نحو ان زيدا قايم والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع الى وضع المظهر موضع
المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء و
والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظايره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف
فانه حق بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل
فيه خبر لا لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان نعادها
في انه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يسم الاخوات لانها تسمى في قسم الحروف و
التعبير بالاخوات دون الاخوة لملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف
مؤنث سماعي الحرف لان المؤنث حروف الهجاء وكم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ سو
الخط وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدء ترجيح مذهب البصري من ان
رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب
الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جاء في خبر
كل قال ابن سلام من طبقات الشعراء انها لغة رؤبة قال اذا اسود جنح الليل فلتات
ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيؤولون في
قوله ان حراسنا اسدا في تقدير تشبهون اسدا والكسائي بتقدير الخبر كان في اي تركيب كان
واللام في المسند للعهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي
قوله بعد دخولها ايضاح لهذا المقصود وهكذا في ساير تعريفات اخبار النواسخ واسمائها
فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بمسندات وقعت في مدخول
النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على طرف الثمام ومنهم من تكلف لدفعه

بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير القيد
بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قايم ابوه فان الخبر مجموع قايم حيث اجرى عليه الاعراب
وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببيه لانه يعود
اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او
حكما ولا يخفى ان قايم ابوه في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون تقوم منهم من يقول
معنى الدخول يحصل اثره فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامره اى امر خبر باب ان
كامر خبر المبتدا قال الرضى شانه وحاله في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه
من كونه واحدا ومتعددا او محذوفا ومذكورا وشرايطه من اشتراط العايد في الجملة و
اشتراط حذف بالعلم هذا او في جعل وجوب العايد شرطا والحذف والذكر حكما تحكم فالاحمال
خبر من المتصل الا في تقديمه مستثنى عن محذوف اى سايره مثل شان خبر المبتدا في
جميع ما سلوبه الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وشان تقديمه الامتناع
فمن قال الاولى الا في التقدم لان القدر المشترك من الخبرين التقدم لا تقديمه فقد وهم بناء
على توهم تقديم قدرا مشتركا الا اذا كان ظرفا فان حكمه في تقديمه حكم في ذلك الوقت
ولا بد من قيد آخر وهو انه لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه
على الاسم فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل
الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضى في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل قال الرضى حكم الخبر الظرف لانه حكم خبر المبتدا في تقديمه فكما يجوز التقديم في في
الدار زيد يجوز في ان في الدار زيد او كما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار
رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز ان من خصايص ان تصحيح تنكير
المسند اليه بخراتك شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش للفتى وللمنى
للدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا نقول
اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدا لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يلزم لم يكن
هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا

للمبتدأ واذا كان مصححا لم يكن تقديم خبران مصححا فلا سلب من بيانه اشتراك هذا الوجوب
بين التقديمين ولقايل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر
الكلام وجب تقديمه وخبران يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي
الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اوضاع
الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان عليّ ما يجب زيد لزم الاضمار قبل الذكر
فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير
الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثناء امور آخر وهو ان خبره لا يتضمن ماله صدر الكلام
على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان فرسا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره
دون خبر المبتداء وانه لا يصح كون خبره طلبيا الا النهي على قلة على ما في التسهيل وانه
يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال
ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قائم اي فيما كان الاسم ما يدل
على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر يحذف لسده
الجملة الاستفهامية مقامه كما في لولا زيد لكان كذا وقال المص كما في ليتك في الدار ورد
الرضي الاول بان التقدير ليت شعري جواب ازيد قائم حاصل فقوله ازيد قائم في
المعنى مفعول شعري ومن تمة المبتداء فكيف يقوم مقام الخبر والثاني بان ازيد قائم معمول
العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم
بل المضاف اليه المعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب من غير
ما يسد مسد المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المص جعل الشعر بمعنى
المفعول فيصح حمل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو المضاف
اليه حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تم ما قلت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب
ازيد قائم ولعل ابن يعيش والمص لم يجعلا ازيد قائم معمول الشعر بل جعلا التقدير ليت
شعري حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمنى حصول العلم تقدم عليه

ليعلم المستفهم عنه مسوق الى معرفته جدا فتبادر الى جوابه فالاستفهام موهم للخبر سادا مسده
بجملة ابن يعيش لجواب لولا في السد مسد الخبر ونبه المص على انه اسد من جواب لولا فانه
مفهم الخبر ايضا كالظرف فتشبيهه به في السد لا تمام لا في صحة الحمل والله تعالى اعلم خبر لا
لنفي الجنس سمي به لانه للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس فقد حمل
التعميم باعتبار بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو
بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة الجنس نفي صفة له في الواقع فجعل السعد من النفي
عن الجنس اوفق وفي عده من المرفوعات بعد خبر المبتداء رد على الكوفي حيث يجعله مطلقا
مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضي في بحث خبر ان لكن ذكر هنا على وفق ما ذكره
ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع
بكونه خبر المبتدء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعله
اراد باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة خبر المبتدء بعد دخولها مثل لا غلام رجل
ظريف فيها الظاهران فيها متعلق بالظرافة قيد الخبر بالظرف دفعا لكذب الحكم اذ لا يصح
نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة
بمعنى الملكة لا تتقيد واما الطراقة بمعنى اثر الملكة فتتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق
على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر او ورد
منبها على مسائل خبر الظرف ايضا وننزل منبها على تعدد خبر لا الخبر المبتدء ولا يخفى ان
الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف لا نفي الجمع بين صفة الظرافة وكونه في
الدار عن الرجل ولو سلم لقولنا لا رجل في الدار كما مثل به الجمهور لكان اسد اذ فيه الرد
على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال ظاهر في كونه في الدار
صفة وخبر لا محذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ما ذكر من المثال فان صفة اسم لا المضاف
لا ترفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل
على المحل خولف فيه وجعل جماعة اسم لا كاسم ان في صحة حمل التابع على المحل وابرو كامر خبر
المبتدء الا انه اليق بالتسمية في خبرا ول النواسخ لظهور عامل العرفي ولا فرق بينه وبين خبر المبتدا

لانه مندرج تحت اسـ
انصاب اسم لا لعد
الفصل منه وبـ
لا تنه

الا ان خبر المبتدء لا يحذف كثيرا اذا علم ويحذف كثيرا اذا علم لتشارك اللفظ المعنى
في النفي في مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها
اولى وبنو تميم لا يثبتونه اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى والصحيح للعبارة
وقد قال كثير ون يحمل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر يحمل قائم صفة رجل لا خبرا
وهذا مما يقضى منه العجب اذ لو سبب لا غلام رجل قائم في لغة الحجاز كلغة بني تميم فيها سوى
الخبر والحكم بان بني تميم يحملونه خبرا واهل الحجاز صفة يحكم صرف اذ ليس من دأب العرب
هذا التعسف وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ والمعنى يحمل لا
بمنزله اسم فلا رجل في معنى اسم جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركيب
الكلام من الحرف والاسم يهدى الى خلافه قال الحرولي سوهم لا ملتفتون الا اذا كان ظرفا
وانكره الاندلسي وحمل المسئله على ما حملنا عليه العباره ومما ينبغي ان تعلم انه لا يحذف
الخبر مع الاسم بل احدهما فقط ما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفي الحال بخلاف لا فانه لنفي المستقبل هو المسند
يدخل ما نحو ما زيد قائما الاولى ما زيدا او رجل قائما ولا رجل افضل منك كما في اللباب ليعلم
عموم ما واختصاص لا بالنكره ولا يوهم اختصاص احدهما بالمعرفه والآخر بالنكره وانما صح
وقوع المسند اليه نكره صرفه لعمومه لان لا هذه ظاهره في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه
يحمل الاولى على العموم ما لم يعرف قرينه نحو ما رجل بل رجلان وح صحة وقوعه نكره لانها
موصوفه بالوحده ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلان
عدت مناقضا لنفسك وهو اى اسم ما ولا في لا شاذ قال ابن مالك كثر وعمل ان
النافيه شاذ لقد جاء تعزف لا شي على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقال
الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن
قيس لا براح لان لا هذه لنفي الجنس اهمل ساذا لعدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه
وبين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لا ردا الى الاصل
انا الضروره يرد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما ينبغي انه كيف يستشهد بالشعر

زيد قائما

الورز الجبل
قاموس

المنصوبات

ولم يذكر بالاخر حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اى لا براح لى لا يعلم انه
مرفوع او منصوب نسالك اللهم بكلماتك المرفوعات ان تجعل دعو المسموعات وثمرات
اشجار افكارنا المحبوبات واصولها ثابته وفروعها المنصوبات قدمها على المجرورات
لكثرتها المقتضيه لمزيد الاهتمام على ما قيل او لشده اتصالها بالمرفوعات حيث تنوب كثير
منها مناب الفاعل بل المتعلم مستنظر لمعرفه اقسامه لانه سوقف عليها ايضاح كثير مما يسمع في
المرفوع من احكامه ولان معرفه المضاف اليه بالاضافه المعنويه واللفظيه الذى هو العمده
في المجرورات بعد معرفه بعض اقسام المنصوب واحكامه هو ما اشتمل على علم المفعوليه
من الفتحه والكسره والتاء والالف اللاتى اقتضاها المقتضى والاصل في هذا الاستعمال المفاعيل
عند النحاه كما نبه عليه بقوله علم المفعوليه اى علامه هو في الاصل للمفعوليه استعيرت لغيرها
لطفلا وان اعترض عليه الرضى بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول له
اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن صاحب المفعول والباعث فالتحقيق يقتضى حمل الاعراب
اصلا في الفضله في العمده من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه انما يرد لو ثبت ان اصالته
الشئ في الاعراب لشده اقتضاء الفعل له في نفس الامر والظاهر انه رايى على كثره الاهتمام
بشانه في المحاورات فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل في الكلام اكثر من باقى الاقسام فجعلوها
في مقام قسم الاعراب ادخل في نظر المسام وبالجمله تستحق المفاعيل عندهم التقديم من الفاعيل
ما هو اشد اتصالا بالعمده والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال
بالعمده تين ثم المفعول المطلق والمفعول به ترجح في نيابه الفاعل على غيره والمفعول فيه نائب دون
المفعول له ومعه والمفعول معه يدور بين كونه تابعا واصلا و في صوره التابع والمفعول له
اصل ابدا ومعنى وصوره فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق للترجيح ولم يا بان آخر
فارجع اليه لم يسع بالخط الاور ويكن مولفا بجمع الاكثر فمنه قدمه للاهتمام به لاشعاره
بالقسم المكمل للتعريف لا للحصر اذ ربما رفع مفهول مطلق لنيابه الفاعل والفاء للتعقيب
اذا التفصيل بعد الاجمال المفعول المطلق سمى به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة
او انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تسديه لتقيد لا بد منه في اطلاقه عليه كما في اخوانه فان

قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى المفعول لا مقيد فلا يقيد الا بحسب الصورة لا نسلم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق ولما قيل انه سمي المفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف ما في المفاعيل وهو اسم صرح بالاسم في تعريفه دون به وفيه وله وبنيها على حسبه المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في اسا تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به دون غيره من اخواته والمص ذكر باعثا اخر وهو انه تحاشى عن انتقاض تعريفه بضرب ضرب زيدا وضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات ما في المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه نفي الانتقاض يحتمل بضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني لا يدل الا على تقرير ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرفه النفس من كونه موكدا للاولى ما فعله بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي من مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان الضرب فعله المتكلم لم يفد دخول النفي نفي فعله ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضرب زيد وعمرو ضربا فاعل المراد به الفاعل الحسي بعينه اضافته الى فعل بمعنى الحدث مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد ضرب ضرب الامير من غير ان يحمل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجري على اصطلاح غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق لها مما فعله فاعل هذه الافعال

وصحه اطلاق المقيد بحسب الصوره صح

الا انه لم يذكر لان الفاعل و وصف فعل بقوله مذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى يعض
بها وبهذا استغنت عن ان يقول معنى فعلم كونه بحيث اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم
المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره
اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو ما جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربة او التزاما نحو
قلت قولا بمعنى ضربا شديدا ثم قال بعض في هذا القدر من التعريف كرهت فيما قال بمعناه
ليخرجه وبعد نفي نحو كرهت كراهيتي لزيد واحب محبتي له فمنهم من ظن انه لا بد من زيادة قيد
لاخراجه وهو ان يراد ذكر سابق له ومنهم من ظن انه لا بد من زيادة قيد لاخراجه من قال
يخرجه قيد الحيثية اي اسم ما فعل فاعل فعل مذكور مع حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر
المذكورة ليست اسماء لما فعله من حيث انه فاعل فعل مذكور ولا يخفى انه يخرج بها كرهت
فما قيل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال معنى كونه بمعناه ليس انه نفس مفهومه بل ان
يقصد به المورد الذي قصد بالفعل فيصح به كرهت كراهتي اذ لم يقصد بكرهت ما قصد
بكراهتي بل ما تعلق به وهذا معنى قوي وان لم يصح فيه العبارة ولا نفهم الامن لم نوفق
رمى ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق نحو ربا وحسدا لانها ليست مفعولا مطلقا
بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف او جار مجراه ثم يحتاج الى ان يريد بالاسم المذكور
ما يعم الجاري مجراه **ويكون للتأكيد** اي لتاكيد مصدر يتضمنه الفعل فان ضربت ضربا في معنى
احدثت ضربا ضربا عدل عن قولهم ويكون لتاكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون للتاكيد
مصدر يتضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة لقال الاصل فيه ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان
الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولا يكون للتاكيد **والنوع** ولا للتاكيد **والعدد**
اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعه
او معنى لم يفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب
التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الآخرة مفعولا مطلقا للتاكيد اي بكله بكل الآخرة
وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل فحينئذ يكون

مولانا نور الله الخوارزمي ذكر في شرح اللباب و ذكره في شرح هذا الكتاب الشارح الماهر رحمهما الله تعالى

ما اضيف اليه من نمه العامل ولا يكون ضدا للمصدر فلا يرد مفهومه على مفهوم الفعل
فنكالا الآخره اصله نكله للآخره نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى متعلقه
ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا و لبيك اذ اصله الب لك لبين فاعرفه
فانه من دقايق اسرار الفن لا يعرفه الا المعوقاسي في الطلب شدايد المحن والنوع والعدد
يجمعان فيما اذا بين عدد النوع على ما في الرضي نحو جلست جلوسا مثال للتأكيد وجلسه
عطف على جلست جلوسا سدا بر وجلست جلسة لكون عطف مثال على مثال لا على جلو
فافهم وجلسه الاول بكسر الجيم والثاني بالفتح لكون الامثلة على ترتيب المسائل وجلسه
بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على ما في الرضي او للنوع المعين
فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على ما في الجاربردي ومن امثلة النوع والعدد معا
ما وضع فيه الالة موضع المصدر نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربه بسوط بافراد الآلة
للدلالة على وحدة المصدر التي اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين او ضربتين بالسوط وضربته
اسواطا اي ضربات بالسوط بتثنية الالة وجمع وان لم يتعدد لتعدد المصدر كذا في الرضي
وما للنوع انواعا نحو رجع القهقرى ورجعا سريعا وسريعا ورجوع البريد والرجوع وانواعا
من الرجوع وانواعا واسرع رجوع واي رجوع وضربته سوطا وكذا ما للعدد نحو ضربت
ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين وسميها للتأكيد منهما
وخلافه موقفا فالاول اي ما للتأكيد لا يثنى ولا يجمع هذا حكم اولي لا يوصف بعد نصود
ظرفيه على بيان بخلاف اخويه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد بخلاف
اخويه وقد يكون اي الاول بغير لفظه ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون المذكور
اللفظي بلفظ المؤكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه
لا فايده في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من
التعريف العلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيبويه حيث يحمل نحو قعدت
جلوسا في تعدد وجلست جلوسا واسكم الله نباتا في تعدد ونبتم نباتا وبخالفه المازني
والمبرد والسيرافي ويحملون الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم في قعدت جلوسا دون

انبتكم الله نباتا ولا بد لتسويته من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو ضربت انواعا
وضربته في معنى ضربت الضرب وفي نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى وفي نحو ضربته
اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره
فيتناول نحو قعدت جلوسا وانبتكم الله نباتا ولا يبعد ان المراد اما المغايرة بوجه ما فيلزم
ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم الله
نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المص
انما يصح لو كان القعود والجلوس مرادفين وفي شرح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا حذفا جائزا كقولك لمن قدم
جاء من السفر خير مقدم فان الخطاب معه قرينة لتقدير قدمت ووجوبا اى حذفا واجبا
وقد يحذف نسيا لا لقرينة لكن لا يسمى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون
عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح ليوافق اعرابه ويذكر
معمول الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما راعى كونه مصدرا فيعدى بمعموله كما يعدى بمعمول المصدر
ومنه هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد
سماعا اى حذفا سماعيا متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع الحذف
والسماعي ربما يصير قياسا لاستخراج قاعدة يعرف بها ومنه هذه المصادر حيث ضبط الرضي
بان كل مصدر ذكر فاعل فعله او مفعوله بعده لا لبيان النوع بل لرفع ابهام حادث من حذف
فعله يجب حذف فعله ومنه حمدا له وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك
واما اذا لم يعقب هذه المصادر بمعمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه
انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام
قال الرضي وكل له بعد المصدر خبر مبتدء محذوف يجب حذفه اى هو له لبيان المعمول
المصدر ولا يتصل منه وبين المصدر بالمبتدء هذا والاظهر الاقيس الى اضافه المصدر
ان الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماعي لفظ ايضا نحو جاء زيد وعمرو ايضا اى اض
ايضا ونحو زيد وعمرو ايضا اى يصير وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام بعيد الحكم

لغيرها يذكر له وبعد يره عاد المحي عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى المحي بان اعرض عما سواه
من السكون وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يوقف ذكره على كلام لذلك لاما
ذكره المص من قوله نحو سقيا ورعيا وخيبة وهي عدم نيل المراد وجدعا وهو قطع
اليد او الشعر او الانف او الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا قولنا فضلا وفيه
ابحاث دقيقة يفيدك فضلة استوفاها المحققون في شروح المفتاح وفي حل عبارة
من معاقده واللائق به هذا المقام فلنورد هالك ان كنت ذا همة لا تسام من كثرة الكلام
وهي ان فضلا يورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او
مؤول نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير
والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين او
مستبعدين او الاول مستبعدا والثاني مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى
بالنسبة الى الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته يرشدك الى صدق ما ذكرنا
الفطانة المتحلية بالمتانة واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصود حتى مثل
بعض الفحول لوقوعه بعد النفي الضمني بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يصلوا الى هذا
التركيب فضلا ان يصلوا الى كنهه وذكر وافي حله انه مصدر فضل على حد نصر وعلم
بمعنى نفي تعالى انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقي فيقدر فلان لا ينظر الى الفقير
فضلا ان يعطيه فيصل فضلا وضمر فضل لمضمون الجملة المنفية اي نفي عدم النظر عن الاعطاء
وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشيء يكون من جنسه واقل مما ذهب وليس
عدم النظر من جنس الاعطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من الاعطاء فلا معنى بجعله بقية له وقيل
المراد انه قل عدم النظر بالنسبة الى عدم الاعطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم الكثير
وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم قل ما زيد بالفصل العلة اللازمة واورد عليه انه يحتاج
الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاستعمال
الاصلي او بتضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افادوه ونحن نقول
الفصل ضد النقص على ما في التركيب اللغة والضمير في فضل الى المنفي اي فضل النظر

وجه افادة ان ما بعده اولى
بالنفي انه اذا كان عدم ما قبله
بقية ما بعده يكون ما بعده
اولى بالنفي لان العدم بقية
وما يكون العدم بقية فهو
على العدم وعن العدم
اولى بالنفي من المنفي
ما عدم بقية
مد ظله

فى الوقوع على الغطاء و يبعد عنه فضلا وقح يلزم من نفى النظر نفيه لطريق الاولى فعليك
باعمال الروية فى اجتناب ماهو كالاخرى وظهر بما ذكران فضلا تحت القاعدة المذكورة لان
الجار والمجرور معمول لفعله ذكر بعده بعد حذف فعله وقياسا اى حذف قياس لاس
الحذف فيه على السماع بل يعرف بضابطه فى مواضع ثم تصيغة الكثرة على انه لا يختص
فيما ذكر من المواضع الستة وسنبهت على مالم يذكره من ثلثة مواضع اخرى وتصحح لك
صيغة الكثرة بحمل اول موضع ذكره متعددا الا انه جمعه معا لشدة التناسب منها ما
اى مفعول مطلق مثبتا مقع مثبتا فى قصد المتكلم وقع مثبتا بعد نفى يشمل النفى المستفاد صريحا والنفى
المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى نفى الا ان يقال المتبادر من ذكر الشئ ماهو
صريحه داخل صفة للمرد فلهذا افرد مكانه قبل بعد واحد من النفى ومعناه داخل على اسم
ومن لم يتنبه له قال الضمير راجع اليهما باويل كل واحد وقيل صفة لنفى وصفة معنى
نفى محذوف وقيل بالعكس وكون الشئ مقصود الاثبات بعد النفى انما يكون بتوسط
الا بعده ومن النفى لفظا او معنى على اسم بخلاف ماضربت الاضربا لا يكون خبرا عنه اى لا
يكون المفعول المطلق فى قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول
المطلق لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى
شئ وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدميه فاسد لان نحو ما
زيد الا سيرا شديدا والخبر ايم من الخبر فى الحال او فى الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيرى الا سيرا
شديدا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوى وعامل المفعول المطلق لفظى كما لا يخفى
او وقع مكررا نقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا الا سيرا وبدخول كلا
اذا دكت الارض دكا دكا والواضح البرى عن النقض ان يقال ما وقع مثبتا بالا
او معناها مكررا بعد سد لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه باسا
عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نايبا عن الخبر عن تكررا وحصر ويتحد عليه خروج ما الدهر
الا سيرا والموت حزنا حزنا والظاهر ان قولنا ما لنضرب زيدا الا سيرا على ان سيرا مفعول
مطلق عن الحال المحذوف حذف عامله واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكر والرضى بين

ان المقصود بهذه التراكيب الاستمرار ولذا حذف استبشاعا للتصريح بما وضعه على الحدوث
اعنى الفعل او بما هو منزل منزلته لاعماله عمله فعلى هذا يجب ان يكون المقدر اسما او فعل
مضارع نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سيرا البريد الريد معرب بريده دم سمى به نعل برىب فى
كل اثنى عشر مثلا لرسل السلطان تقطع راس دسم علامة له وفى بعض الشروح هو
الفتح وكلا مما يصح فى المثال وكرر المثال سها على ان المفعول المطلق فى هذا الباب يكون
للتاكيد وللنوع الا انه يجب بعدم عامل ما هو للتاكيد بعد الا لئلا يلزم استثناء الشى
عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يتقدر قبل الا وبعده وانما انت سيرا وزيد سيرا وزيد سيرا
نسيرا وزيد سيرا ثم سيرا والمراد بتوهم زيد سيرا سيرا زيد سيرا بعد سير ولبس سيرا الا
تاكيدا للاول قال صاحب الكشاف فى تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اى دكا بعد دك
ونظره من الحال جاءنى القوم رجلا رجلا ومنها ما وقع تفصيلا المنفصل فى اللغة
السن سدرح فى الضابطه فشدوا الوثاق فاما مع ان لا يجب فيه الحذف ولو قال يدل
قوله لاثر لامار لم سدرج فيه ان يحمل التفصيل على سن متعدد وهو يكون على نوعين منها
على سبيل التدريد كما فى مثال ذكره ومنها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تاديبا
وتحريفا لكنهم فسروه فى هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تامل مضمون جملة الظاهر
منه ما تضمنه الجملة ويستفاد منها كما قصد به فيما بعد غير مرة لكنهم فسروها هنا خاصة بالمصدر
المضاف الى الفاعل والمفعول ويستفاد منه وجوب استعمال الجملة على ما له مصدر وذلك
لان لاثر بمعنى الغرض وانما يحصل الغرض لمضمون الجملة لو اسند على فعل اختيارى قبل
اطلق الاثر على الغرض لان تحصيله بعد مضمون الجملة ليحصل الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافه
الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان
تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو زيد سار فى سفره القريب او البعيد قيل ولو كان
تفصيل اثر مضمون مفرد لم يجب الحذف كما فى زيد يسار فى اما صحبه او اعسا ما وفيه ان الغرض
من سفر زيد صحبه فانه سفره لامحاله لا فايده لعيش الشعر فلا يعمل فايده لمضمون المفرد
مقدم اسقط هذا القيد ابن مالك فلزم لاختلاف بينه وبين المصنف فى اما ثنا او هلاكا

اضرب زيدا في وجوب الحذف وللت ان تجمع بين قوليهما بان تعديم هذا النوع من
المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان رتبة المفصل بعد الاجمال الا ان المصنف
نبه على وجوب التعديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما تكون
بعض المفصل لان المفصل هو وما هو عطف عليه تجعله مفصلة مسامحة بمعنى ما له دخل
في المفصل وكونه مفصلة لا ثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض
سوية للفاعل وكونه مفصلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق
كما في المثال المذكور منا فان المن والفدا عرض من شد الوثاق كاسا من كان المساد وح لا
يصير في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل تزيد عليه المصدر المتقيد بالحال
نحو حسبك سكلما اما تكلما معي او سما عامني فان تكلما هو الغرض من الحسبة في حال التكلم
لان من مجرد حسبه نحو فشدوا الوثاق بالفتح ويكسر ما يشد به فاما منا بعد اي بعد
الشد واما فداء بالكسر ويفتح وقد يقصر مال فداء بعده اي سيا وايقده فان قلت لم
لم يحمل فداء مفعولا له للشد يستغني عن حذف العامل ويطوي هذا القسم من وجوب
حذف ناصب المفعول المطلق قلت لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا يطوي به
هذا القسم لا يحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اي فاما يعني اعانة او يكرم
اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح بدلا للازم منه لعدم اتحاد فاعله وفاعله
الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكوره اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر
قوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤال والامل ومنها ما وقع للتشبيه
مثل اي مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شيء وهو المصرح في عبارة ابن
مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية
فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا اصطلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبني على ان
يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا لان المشبه به هو باب المفعول
المطلق ولو كان مراد المص ذلك لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو
فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر بل لفظه مثل وهو

مشبهاً به بل اراد تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبهاً فيكون الكلام في
المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقاً عليه ولا يخرج عنه صورة فافهم
من فسره بفعل المتكلم وقال اي تشبيه شيء بشيء وهو منطبق على المفعول المطلق الحقيقي
والمجازي مشبهاً به كان او اداة التشبيه علاجاً فسره المفسر بالحدوث وفسره البعض بكونه
فعلاً محتاجاً الى العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضي فاعترض بانه لا بد
من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز
فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة
السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث يكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه
ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضاً اشتراط الاشعار بالحدوث
فيفسر بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضاً للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يعمل به
الحدوث وفيما يصدر عن الباطن الثبوت لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون
العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم يجده وفي القاموس عالجه علاجاً زاوله وداواه ومعنى
قوله علاجاً بكونه محتاجاً الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون
الثابتة بعد جملة يخرج المتقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة
مشتملة على اسم بمعناه اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع
بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون
محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار وذلك ان تقول ما هو
بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة
العليا ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضي وصاحبه اي مشتملة تلك
الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل نحو في
البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتمالها
على ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه
بدلاً او صفة وجوز الرضي كونه تاكيداً في الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل

فى هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل
الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان
الكلام فى المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا مطلقا فان قلت كيف يصح
القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه
قلت وجهه الرضى بان عمل المصدر لكونه يقدر بان مع الفعل وجعل المصدر
فى الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل يصح لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا
الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوي يقدر بما مع الفعل وانما اطلق القول
بان المصدر يقدر بان مع الفعل لاشتهار ان يحمله الفعل فى تأويل المصدر صرح به
فى بحث المصدر فليعمل المصدر الماضوي فى المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر
ان يقال لزيد صوت حمار فلو قيل لزيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير
ليتمكن فى النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا لسؤال نشاء
من الاولى فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات صوت حمار نحو مررت بزيد
لا دخل لهذه الجملة فى حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير فى الجملة التى بعدها و نستفاد
من الرضى ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط فى حذف
الفعل الا تعيين حذفه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه وجوب الحذف لكنه يقوي
الحذف فاذا له صوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال
يقال صات الشئ صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء
والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا او صراخ صراخ الثكلى
فى القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكل فقد الحبيب او الولد
هذا وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه فى المثال السابق كانه
قيل او نحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثال لينبه على ان وضع المصدر مقامه فى هذا
القسم كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره الا خبر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا او
بدل من محتمل وغيره للاستثناء مثل لا اله الا الله الا الله الا وحق بعدها لها محتمل غيره ان

ان يكون صفة للمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه و
المنصوص نها مل المحتمل فتامل وضمير غيره اما للمضمون اولها والمراد الغير المنافي والا لها من جملة
الا ويحتمل كونه حقا و باطلا كيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره ولا وضح ما وقع مضمون جملة
يكون نصا فيه ولا بعد ان يقال لا يحتمل لها غيره يعارف في كون نصا فيدفع ما يعدم ولحرز
بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما
يحتمله وبقوله لا يحتمل لها غيره عن قسيمه ولا وجه لهذا التعقيد والتفصيل بل يكفي ان يقال
ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص
بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا يخفى انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا
فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها غيره الا انها لم يذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال
بعد ينتقض بقولنا اعترفت بان له علي الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة
بل صار الجملة مفردا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه مع ان الجملة نفس المصدر تنزيلا
للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه ويسمى التوكيد لغيره لاخفاء فيه ولهذا سيصنعت التأكيد
لغيره بناء على ان كل مؤكد مقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل المذكور والمؤكد بلوازمهم
دون اللفظ والاكتسب بالعين جعلهما اللفظين كما سهالك واجاب المص بان لام لغيره ليس صلة
المركب التاكيد بل لام لاجل فهو بمعنى تاكيد لاجل دفع غيره او لاجل دفع غيره اولاجل
احتمال غيره وتبعه الرضي بانه لا يلائم التاكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بان المعنى
تاكيد لنفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك
بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره
يكشف عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه لا يحوم حوله ووجه الرضي بان المحتمل من حيث
انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف
القسم الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد يحتمله وغيره لها محتمل غيره
نحو زيد قائم حقا وقد انكشف بما قدمناه في قسيمه واستغنيت عن الشرح واشكل بقولنا قلت
لا حقا فان قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه انكشف لك بتتمته فكن على معرفة بها رمته

لاجل تقرير مضمونه

فى هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل الجمله المتقدمه وعلى من جعل العامل
الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان
الكلام فى المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا مطلقا فان قلت كيف يحكم
القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح ان تعمل فيه
قلت وجهه الرضى بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل المصدر
فى الجمله المتقدمه بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل المصدر بان عنه مقطوع به وهذا
الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوي يقدر بما مع الفعل وانما اطلق القول
بان المصدر يقدر بان مع الفعل لا شتهار ان يحمله الفعل فى تاويل المصدر صرح به
فى بحث المصدر فليعمل المصدر الماضوي فى المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر
ان يقال لزيد صوت حمار فلو قيل لزيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير
ليتمكن فى النفس فناسب ان تكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا لسوال نشا
من الاولى فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات صوت حمار نحو مررت بزيد
لا دخل لهذه الجمله فى حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير فى الجمله التى بعدها و نستفاد
من الرضى ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم نشترط فى حذف
الفعل الا تعيين حذفه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه وجوب الحذف لكنه يقتضي
الحذف فاذا له صوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال
يقال صات الشى صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء
والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا او صراخ صراخ الثكلى
فى القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكل فقد الحبيب او الولد
هذا وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه فى المثال السابق كانه
قيل او نحو فاذا له الخ واما الى بالمثال لينبه بهما على ان وضع المصدر مقامه فى هذا
القسم كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره الا خبر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا او
بدل من محتمل وغير للاستثناء مثل لا اله الا الله الا الله الا وهو تعوله لها محتمل غيره ان

ان يكون صفة المحتمل و بالجملة يستلزم كون المصدر محتمل الحمل مع انه منصوص عليه و
المنصوص هاهنا المحتمل فتامل وضمير غيره اما للمضمون او لما والمراد الغير المنافي والا فها من جملة
الا ويحتمل كونه حقا و باطلا كيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره ولا وضح ما وقع مضمون جملة
يكون نصا فيه ولا بعد ان يقال لا يحتمل لها غيره يعارف في الكون نصا فيدفع ما يعدم ولحرز
بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فانما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما
يحتمله وبقوله لا يحتمل لها غيره عن قسميه ولا وجه لهذا التفصيل والتفصيل بل يكفي ان يقال
ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص
بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا يخفى انه ينقض بقولنا اعترفت اعترافا
فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها غيره الا انها لم يذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال
يعد نقض بقولنا اعترفت بان له علي الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة
بل صار الجملة مفردا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه مع ان الجملة بمنزلة المصدر تنزيلا
للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه ويسمى التركيد لغيره لاخفاء فيه ولقد استشنعت اكثر التاكيد
بغيره بناء على ان كل مؤكد مقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل المذكور والمؤكد لمفهوم
دون اللفظ والاكتساب بالعين جعلهما اللفظين كما سهاك واجاب المص بان لام لغيره ليس صلة
المركب التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد لاجل دفع غيره او لاجل دفع غيره او لاجل
احتمال غيره وتعقبه الرضي بانه لا يلائم التاكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بان المعنى
تاكيد لنفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك
بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره
يكشف عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه لا يحوم حوله ووجه الرضي بان المحتمل من حيث
انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف
القسم الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد يحتمله وغيره لها محتمل
نحو زيد قائم حقا وتقدم يكشف بما قدمناه في قسميه واستغنيت عن الشرح ويشكل بقولنا قلت
قولا حقا فان قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه انكشف لك بتتمته فكن على معرفة بها

لاجل تقرير

ولا تسألني عن شرح وسمي توكيد اللفظ فاني حسبت لك بحره وشره ومن امثلته لا الا معلل التبه
بمعنى اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحمل التردد الخفي فيدفع
بقوله البتة واوجب التعريف تسويه وسل الباب بتكرم وحمل مكودا للتعريف وصار همزة
حرف التعريف همزة قطعنا فلا تسقط في الوصل ومنها ما وقع مثنى متوصل بمالا يحصى من
مثل ضربت ضربتين وقيده المص في الايضاح بقوله للتكرير اي يكون مبنى لا يكون المقصود
منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغ ما بلغ فانهم فسروا لبيك بالباب بعد الباب ووافقهم
الرضي في هذا المقام وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل في ارجعوني وفي قول الحجاج
يا حرسي اضربا عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد
تكرار اللفظ فقط كما في التاكيد كانه قيل ارجع ارجع ارجع واضرب اضرب والتاكيد في
الاغلب بلفظين لكن قد يشبه بالتثنية والجمع في كونه ضم لفظ الى لفظ مثلها وان كان فيه
شيء المعنى وفيهما بخلافه بخلافه فاضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وارجع البصر كرتين في كون
اللفظ في صورة المثنى وليس به فتأمل وبعد تسديد المعنى بعد التكرار ورد قوله تعالى فارجع
البصر كرتين ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فقوله قوله
مثل لبيك وسعديك منصوب صفة لمبنى اي ما وقع مبنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير
ونؤيد كونه المراد التعدد دون التمثيل ان معرفة المبنى لا يحتاج الى التوضيح ولا يخفى ان
جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا اذ المبنى الذي لا يكون الا للتكثير بل ما يكون
للتكثير سماعي صرحوا به واعتذار المص بان المقصود انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة المبنى
للتكثير يقول كل مبنى كذلك يجب حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع هذا القياس اذ لا يغني
عن الضبط بالسماع وبهذا الاعتبار يخرط السماعيات في سلك القياسي كالافعال الناقصة و
الحروف العاملة المحصورة لذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغنى تكرير المصدر
عن ذكر الفعل كما في زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى
لتكرار المعنى المصاحب تعدد اللفظ بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى
اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا فسيرا وزيد سيرا ثم سيرا ان تمسك بطرح الباب ولبيك في كلا صلى

لبين سقط النون بالاضافه من لب بالمكان والب اقام اى اقيم فى مكان لطاعتك ولا ابرح عنه
وقوله اصله الباس صار لبين بحذف الزوايد كما فى سعديك فانه فى الاصل اسعادتك لا
بحاله ولا نظهر وجه للقول بحذف الزوايد فى لبيك بمجى لب والاظهر ان سال الحذف
فى سعديك للازدواج ايضا وقال واجب حذف الزوايد كحذف الفعل لسرعة المحب سرعة
لسماع الامر ونحن نقول لسرعة المخاطب عن سماع الجواب بسرعة للامر ويحف معهوية سماعه من و
ذلك المبنى هذاذيك اى هذا ذا بعد هذا ذوالهذاذ القطع بسرعة ومنه بحاحلت و
المحاج الكف واذا فرغت من موضعه اسمه المصدر فاسمع لله امثله اخرى مكون تلك عشره كا
كسب سطر بمعضى وعدنا معرفة تلك الثلاثه الاول كل مصدر كان فى الاصل صوتا بحو آها
اى ترجعا وواها اى طيبا وتبا اى كراهة ويقدر بجميعها افعال بمعناها والثانى كل ما كان
بعد استفهام كقوله أرضى وذومان الخطوب تنوشنى اويد ومنه كقوله حمولا واسمالا و
غيرك مولع بتشبيب اسباب السياده والمجد والثالث قال الرضى هو نسبه ان يكون قياسا
كل مصدر معطف بالواو على جمله تاكيد المعطوف عليه ونسياله كقول المحب نعم ونعمه عين اى
انعم وانعمك انعاما وكقول الراد لا افعل ذلك ولا كيد اى لا اكاد ان افعله كيدا و
ربما قالوا كودا ومكاوه المفعول به الاظهر انه حذف هنا ومنه المفعول به احصار الانسياق
الذهن اليه وكذا فى اخواته فى هذا الباب وفيما سبق اذ لا بد منه فى القسم المشار اليه
بقوله منه فى اول الباب ولا ضمير فى المفعول به وضمه الى اللام وكذا المفعول منه وله ومعه
ومن قال الضمير المستتر فى المفعول راجع الى الفعل اى الذى فعل معه او به او فيه او لاجله او
معه ان الواجب ح المفعول به او فيه او له او معه فقصه لان مسنده صفه جاره على غير من
هى له ويحمل على كون الضماير المجروره الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام و
تنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا اضافه ويكره فالتحقيق انه راجع
الى موصوف محذوف اى شى مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفه
والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطه حرف الجر ولذلك يرى بعض النحاه تقسيم
الى المفعول به بلا واسطه والمفعول به بواسطه حرف الجر المسمى الظرف توسعا ولا يصح تقييد المطلق

قوله هو ما وقع عليه فعل الفاعل اذ لا يقال في عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع
فيها ولا انه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به لان
المفعول به بواسطة حرف الجر وان ليس من المنصوبات لفظا لكنه منها محلا ولا بد من
التعرض من البحث عن نصبه المحلي ولا يصح جعله تفسيرا للمفعول به بلا واسطة حرف الجر كما وهمه
الرضي وعرفت سابقا على ان مطلق المفعول به سيعرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على
زيد في ذهبت بزيد وعلى الجلوس في جلست على السرير الا ان وقوع الثاني بان قولنا وقع الجلوس
على السرير انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على في التعريف بالوقوع فاين
احدهما عن الآخر ويلزم ان لا قول مفعول به بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يجعل الذهاب
بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطه يقال ما ساد من وقوع الفعل على الشيء
لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شيء قلت لا يصح ايضا في افعال الظاهرة الفعل
لشيء لانها لا يدرك بالبصر ووقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر وكذا فسره المص بتعلق
الفعل لشيء يتوقف عليه تعقل الفعل بمعنى تعلق الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت
ان بعض المتعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشيء وكذا المراد تعلق نفس الفاعل لانه تعبر عنه
بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل لتصرفه عن الفعل الاصطلاحي
فتصغر اسناد الوقوع اليه عن سوء التجوز وشموله التعريف بمفعول غير الفعل عن كلفة
التكلف ولتفيد عموم الفعل اذ تقييد الشيء بما هو حسبه تفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل
اي وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد فان زيدا مفعول به
وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطي زيد درهما ومنهم من قال اضاف الفعل
الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه بنحو
اعطي زيد درهما فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بان زيد فاعل
حكما فجعل الفاعل في عبارة المص شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وطي هذه المسافة البعيدة
لم ينفعه اذ خرج المحسني ضد ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل سند الى فاعل
والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذا

وما ضرب زيد عمراً الا ان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالته لم يفد دخول حرف
النفي نفي الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيداً وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم يفده
بل افاد كونه محكوماً عليه بالمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي
عن النفي بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على نفي وقوع
الضرب ووقوع نفي الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه
في دفع اضربت زيداً ويدخل في التعريف نحو ما الزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل
دخل عليها اللام التقوية اعني مفعول شبه الفعل ومفعول محذوف او مؤخر فانه يدخلها اللام
تقوية العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا مازيد فيه حرف جر آخر وقد يتقدم على
الفعل مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل على له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع
ذلك الايهام ذلك المشاركة امتناع التقدم فيه خصه ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه
وله والمفعول المطلق تشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض
ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر
ايضاً لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا يتقدمه ولم يتعرض التقدم الى الجواز و
الوجوب لان وجوب تقدمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن
ذلك مفروغ عنها واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع مسئلة
وجوب الفصل بين اما وجوابه وتعذر الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيره اذا اكد عامله
بمشددة او مخففة نحو اضربن زيد المشابهة العامل بان فلا يتقدم عليه ما في خبره كما لا
يتقدم شيء على ان وكذا اذا كان عامله فعل تعجب او صلة للحرف لفظاً او معنى وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول به لقيام قرينة جوازاً قد علم بذلك من بيان جواز حذف
الفعل في بحث الفاعل اذا لم يسند الفعل بكونه لازماً والمراد اعم من الحذف وحده
او مع المفعول والقرينة اما لفظية كقولك زيداً لمن قال من اضرب فانه في تقدير اضرب
او اضرب زيداً بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لمن قصد الضرب زيداً ولم يتعرض لحذف
المفعول لانه علم واجبة وجائزة في بحث التنازع ووجوباً في اربعة ابواب .

قدم له خامس هو موضوع يجب فيه حذف الفعل المتعدى للفاعل وسيأتى سادس هو
حذف الفعل المتعدي العامل فى الحال المؤكده وليس الاغراء سابقا لانه سماعى صرح به
المص فى شرح المفصل فى بحث المصدر ولا المنصوب بالمدح ونظائره بما سالان كلها فى
الاصل منادى كما حققه الرضى ونحن نفصله لك فى بحث حذف حرف النداء تكملة له
ولا المندوب بما سالكونه ملحقا بالمنادى الاول سماعى نحو امرأ ونفسه الراء لان عسه
وعن اسما ما نعان للامها ونفسه اى دع امرأ ونفسه اى مع نفسه والمعنى اما الامر
بالهجر عنه او بترك الاهتمام عنه لان نفسه لا محاله عطف بحرية او بركة اصلا امره لانه يكفيه
عقله وكاله وقوله ونفسه لا محاله عطف على امرأ وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول
الرضى والواو بمعنى مع او للعطف خفى وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عما انتم فيه من التثليث
واسوا خيرا لكم من كل شئ لا من التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه
حسبك خيرا لك اى حسبك ما حصل لك ما انت فيه وانت خير لك ومنه وراءك اوسع لك
اى تاخر عن هذا المكان وانت مكانا اوسع لك فقدر انت لاطراده فى نظائر الا انه حسن
من قدر مكنا اى انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف
الشرط مقدر فى الكلام ومن قدر انتهاء احرالك كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس
مما نحن فيه واهلا اى ذا اهل اى اصب مكانا ما هل فيه ولا سيغفرد اى سهلا اى وطئت
مكانا سهلا لا سالم فيه قدماك ومما جعل منه هذا ولا زعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق
ولا ازعم زعماتك تقال فيما اذا ظهر ما على خلاف اقوال زاعم واما اقول يحتمل ان يكون لا
للجنس اى هذا حق ولا شئ من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر وهو كثير ومما جعل منه من
انت زيدا قال الرضى اصله فمن صار سمى بد وهو دلى ورزيد عال ويقدره من انت تذكر زيد
او الجملة حال من معنى من انت وصنه فانه فى معنى من يكون ويقال ايضا فمن تذكر عظيما ابوا
ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من يكون لاسم زيد اولا تتكلم به لا جلك
او تكلم به ويقال فى الفارسى توجه كسى اين نام با جه كسى را اين كس اكه سخن او كويى ويردى
رفع زيد وجعله الرضى خبر مبتدا واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك زيد ولا

اصلاح ط

ان التقدير من انت هو زيد اي هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك
من فلان اى احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعلت به ما تكره فانك معذور بما فعلت
به لانه استحق لذلك او فضل بك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل فى
فعل تعذر علمها ومنه اهلك والليل اى ادرك اهلك واسبق الليل قالوا وللعطف و
اصله العامل المحذوف وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اى اريد كليهما وتمرا قال القاضى
ان شخصا كان بين يديه سنام وزبد وتمر فقال لاخر اى هذين تريد مشيرا الى السنام و الزبد
فقال الآخر ذلك لكن قدرا اعطى ولا يخفى ان المناسب ما قدرنا ومنه الكلاب على البقر اي
ارسل ومنه احشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردأ التمر
او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا فى القاموس ومنه كل شيء ولا شتيمة
حر اى افعل كل شيء ولا تفعل شتيمة حر ومنه فان تابى فاهل الليل والنهار اى فتاتى
من هو اهلك بالليل والنهار ومنه مرحبا بالاحباب اى اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اى
ار كرجل اليوم رجلا قال الرضى وجوب الحذف فى جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او امثالا
لها فى كثرة الاستعمال وجعل اللباب المثال الاخر جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف
المفعول به لانه علم من بحث التنازع الثانى من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب
الوجوب قياسا المنادى النداء بالضم والكسر الصوت وناديته وناديت به فسمته المنادى
منادى ظاهره وهو سواء كان لازم النداء فى السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان
بمعنى اللئيم وملكعان بمعنى الكلع والغالب فيه السب وندر مكرمان للكريم وجوز
ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء فى السعة على قله ومن كلمتى فان بمعنى فلان وفله
بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك لومان وملام ايضا ومما جاء
على فعال فى سب المؤنث وعلى فعل فى سب المذكر نحو يا لكاع ويا لكع اى يا الكع ويا الا كمه
ومما قياسا او لم يكن لازم النداء المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه اما حدوثا
او بقاء كما فى نداء المقبل اليك بوجهه قبل النداء اى ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل
فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال ونظرهما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك

موضوع لطلوب الاقبال استعمل فى غير موضوعه ويدخل فيه المندوب سأل لانه موضوع
لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف وا عبد الله فانه المتفجع عليه وكلمه واما يا ب
التفجع فوا عبد الله فى معنى اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تحقيقا ولم يعد المندوب
فى مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها خمسة لان بعضه منادى وبعضه كالمنادي فاكتفى
فى مقام عد الابواب بالمنادى ونبه على تفاوت بينهما فى ما بعد بحرف فيه رد على ابى علي
جعله حروف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل
بل بخلاف الاسم اسم المستعمل فى التلفظ فانه لم يجئ اقل من حرفين نائب مناب ادعو فى شغل
محله لا فى العمل والا لم يكن المنادى بحذوف الفعل لتمام مرتبته خلافا للمبرد حيث راى
امالة يا بخلاف سائر الحروف جعلها امارة سده مسد الفعل من كل وجه والمتبادر منه ان
ادعو مقدر وصل المنادى كما هو الاصل فى العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه
انه قال اصل يا زيد يا اياك اعنى وكانه راى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد
فناسب التقديم للاختصاص والمص خالفه لما راى انه كثيرا ما ينادى المتوحد وبعد
ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه تقديرا نادى ولما كان المسامح توهم
وجوب ذكر الحرف فلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله لفظا او تقديرا ومما يلزم فيه
السامح لفظا لفظ الله والمنادى المحذوف وسياتى سائر ما يلزم فيه ومن لطائف
السوانح ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة فى انه لا يتم الجملة الندائية بدونه
وذلك لانه فى معنى اصل وذلك المفعول فاعل فى القصد ولذا بنى على ما يرفع به والمنادي
احوال بعرضه بالنداء هى اهم فى باب النداء من نصبه الذى هو امر معلوم من كونه مفعولا
مفعولا به فقدمها على شان النصب وهل لان عن المنصوب اكثر من غيره فبسطا اولا الاقل
ومن لا كثر بانه سواه فسامح ويمنى اى يحب بنا المنادى فى السعة والضرورة لان الضرورة
لا تدعو الى النصب وتندفع بالتنوين خلافا ليونس وقوله اقيس لانه لا مجال لتنوين التمكن
فى المبنى الا ان تقال المنادى نسبة المعرب كما يعرب عنه مرهنه حال تراكيبه وفيه رد على الكسائي
حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو مفعول

بالمنادى النكرة واما الاذ المنصوبات اكس واحلف فى عود المحذوف للسوين بعد سقوط
هذا السوين بالنداء فمنا زادهر فرلاصيلى على واحد فاوجب الحليل يا قاضى ويونس
يا قاضى بالكسر والسعاى وحوب يا مرى كذا فى التسهيل على ما رفع به عدل اليه من قول
النجاة على الضم لظهور خلله والمراد على ما رفع به لولم يكن منادى قيد به لاسم على
ان يكون فى رفع ضمير لاسم فانه مع بعده لا يعرف منه حال المثنى والمجموع على النون لان
النون مما رفع به الا ان يقال المتبادر مما رفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون
يرفع به ان كان مفردا اراد به ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف يجوز اسم هنا على كون المفرد
بمعنى ما ليس بمضاف بقرينة جعل طالعا حيلا من المنصوب وسيتلى لك شبه المضاف معرفة
اما بسبل النداء او بقصده على المعين فى النداء وينبه عليه بقوله ويا زيدان ويا زيدون
وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لا سماع تعريفين لا لما قيل انه لا بأس عند
اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام بل لان
النداء لا يسد التعريف بدون قصده ويسل للمثنى والجمع ويا زيدان ويا زيدون دون
يا رجلان ويا مسلمون منبها على ان مثنى العلم او جمعه لا يستلزم اللام فى النداء لان تعريف
النداء يغنيه عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والمجموع ومما
يمكن ان يعرف ان اثنى عشر فى حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثانى لما قام مقام النون
بمنزلته فيقول فى ندائه يا اثنا عشر فلا يقدر الصحة كما يقدره فى خمسة عشر وعند الكل
فى حكم المضاف لمشابهته به فى حذف نونه فيقول فى ندائه يا اثنى عشر قاله الرضى عنهما
هكذا فى نسخه وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى على ما رفع به لفظا او
تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا موسى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث بتسمية
حيث قال ويخصص بلام الاستغاثة او انفى فيه القسم الساكت منه فانه مبنى على ... وهو
ما استغنى لظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على ما فى التسهيل وسيتثنى العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر وينبغى ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ما سواهما ايضا المنادى
الذى يلحق بآخره الف لبعده والمنادى المتعجب به فانه يلحق بآخره الالف والهاء فيقال

ابن مالك وهو واضح فى بيان
حال المثنى والمجموع بخلاف
تفسيره بما يرفع
به الاسم
صح

فقال ماههنا ما صرح به الرضى فى بحث الندبه والتسهيل وبضم الهاء تشبيها بها الضمير
او بكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر فانه جاء فيه ما انت وما اياك على الاصل
ويختص اى المنادي بلام الاستغاثه اى بلام هو شايع فى الاستغاثه يدخل على المنادي
دلاله على انه ينادى للاعانه قيل هى لام زيدت لتقويه عمل الفعل المحذوف والاظهر انه
لام زيدت علامه للاستغاثه اذ لا وجه لتقويه العمل فى هذا القسم دون غيره وهذه اللام
مفتوحه لان المنادي كضمير المخاطب ويأتى بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسوره
لانه ليس كالضمير فيقال يا لله للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض لتخصيص بلام التعجب نحو يا
للماء فى مقام التعجب عن الماء وبلام التهديد نحو يا للظالم لاقتلنك ليصح قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما وقد اندفع بتفسيرنا لام الاستغاثه ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثه
والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب والتهديد من فروع الاستغاثه كانه ينادى
ويستغاث المتعجب منه ويقال تعال لاتعجب منك ولا تخلص من التعجب وينادى المهدد
ويقال تعال اغثنى بتمكينك اياى من قتلك لاقتلك واتخلص منك ومن عداوتك وفيه
ان التعجب والتهديد قد يكون فى حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب الاتيان معه وانه
لا معنى بالاستغاثه بالمهدد وفى تمكين القتل لانه ليس بنا به تلك الاعانه فالوجه ان يقال
يستغيث المتعجب منه لنفسه فى دفع تعجبه الذى لا يطيقه بان يغير حاله الذى يتعجب منه
ويستغيث المهدد لنفسه فى دفع القتل بان يغير حاله ويترك موجب قتله او يبعث نفسه
ويحبها من القتل بذلك التغير وقد يكسر لام التعجب والتهديد نحو يا لزيد سواء كان فى مقام
الاستغاثه او التعجب والتهديد ولقصد جعل التمثيل محتملا لجميع ما قصد ساده لم يذكر المستغاث
له لانه مع المستغاث له لا يحتمل الوجوه ويلحقه المنادى الالحاق الفها اى الاستغاثه ولا لام
فيه لان الالحاق الالف لا للفتح حتى يتجه انه ينبغى انه لا يصح الالحاق الالف مع اللام ولا
يتجه ان الالحاق مشروط بعدم اللام لا يقال الفتح ضرورى للالف فكيف يتوهم انه لا فتح
بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان يقلب يا بمقتضى الخفض الذى اقتضاه
الكسر ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الاصل الالف واللام ناسخه

فلا يجتمعان او عند بعض شارحي ان بينهما الاستقلال لا ينافي ما احداه من مقتضى الالف و
اللام لانا نقول لم يدخله اللام طرح اللباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما
فتح ما قبله ومقتضى الآخر اعرابه لانا نقول لا يقتضي الالف الا فتحة ما قبلها اعرابه كما
او بناؤه الا ترى انه يقال في الوقف على زيد ازيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وبعد
هناك نظر لانه لا يلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المبني على ما
يرفع به الالف نحو يا زيداه ويا زيد ويا هاه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى في التثنية
بل النون والتنوين مقارن للتثنية وليس منها والا لم يمكن الاعراب في آخر الكلمة ولا يحذف
آخر المبني به فتأمل جدا ولك ان تقول فاعل يصح (نحو يا زيداه) فيصح عن الحكم المثنى
والمجموع فان قلت اذا حصل منه علما ومنك بكسر الكاف يقال ما شهوه وما مسكه اذ
حكم الالف الاستغاثة حكم الف الندبة صرح به الرضي فلا يصح قوله في ما بعد وينصب
ما سواهما قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة اذ الحاق علامة الاستغاثة لا ينافي البناء
على الضم المحلي على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا
المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما فيه الف قلت يحذف الاول عند
النحاة والملص يكتفي بالالف الذي في الآخر ولا يلحق الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان
كان يقتضي قلبها واوا او ياء كما هو حكم الحاق الف التثنية ولم نبتدأ من الاحكام بتفصيله
العموم في الف الندبة فاقتصرنا خوفا من الاسام بطول الكلام في هذا المقام (وينصب)
اي يبنى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان اريد نصبه
لفظا فيشكل قولنا ما يهم لا يسمع ولا يبوت مبنيا على الفتح وكذا يا مثل ما رايت وغيرها
وان اريد نصبه اعم من اللفظي والمحلي فالمفرد المعرفة والمخصوص بلام الاستغاثة والمفتوح
بالحاقها كذلك فلا معنى لتخصيصه بقوله (ما سواهما) قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
ويشكل بنحو يا غلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المخصوص والمستغاث
المفتوح الا انه لم يجمع الضمير يحمل المستغاث من واحد الجامع المستغاث وكان الاظهر ما سواها
وقد فصل ما سواهما بقوله (مثل يا عبد الله) اي مضاف حال عن علامة الاستغاثة (ويا طالعا جبلا)

اي شبه المضاف كذلك وهو ما يأتي بعده ما لا يتم بدونه وهو معموله او معطوفه الذي
لا يتم بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشيء او لم يكن خلافا للاندلسي
وابن يعيش في غير العلم مثل يا ثلثة وثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص ولا يتم ذكر الثلثة
لو سكت عن ذكر الثلثين بخلاف يا زيد وعمرو او المنادى الموصوف بالجملة لانه يعرض له
نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف
مخصوص بالمنادى حتى ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف بها بل
يبنى على الفتح لان الظاهر ان الوصف ملحق بالشيء لا من تمامه وانما عدل عنه في المنادى
لداع لم يوجد في غيره فكان ينبغي ان يكمل مصدر المهم بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثلثة
وثلثين ويا رجلا يوصف بالمنادى ولو وصف هذا المنادى بمفرد يكمل المفرد لاعتبار
وقبل النداء واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذا
المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف
وكلام المص في ايضاح المفصل يدل عليه وسيجيء لك ذلك الكلام في بحث توابع المنادى
فحافظ على هذا المبحث فانه من مخص الخواص وفي جعل المنادى تحافظ على هذا الذي هو اسم
يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب
فانه جوز ضمه كالنصب فقد رد عليه المص بايجاب النصب واكده بالتمثيل بقوله يا طالعا
جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في الاعمال ولو قدر له
موصوف لكان منفردا معرفة فيجب تعريف الطالع قال الرضي في بحث الموصول ان عمل
اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اي الموصوف وذي الحال
والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمما لم
غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا اعمال في السعة حال الجبن وجهه بالاعمال ورجوع
الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به وقال في الامالي قد يجيء في
الشعر هذا كلامه وقد عرفت تقدير الموصوف محذوفا آخر وقال الفاضل الهندي في

الارشاد اصله يا ايها الطالع حبلا حذف اللام اكتفا سا فا ستغنى عن ايها كما قالوا ان
اصل يا رجل ذلك وذكر المص ايضا فى سان وجه عدم جواز حذف الندا من اسم الجنس ان
اصل يا رجل يا ايها الرجل ولشهرة التمثيل فى كتبهم اجرا لبعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف
النداء فاعتمد على التمثيل وظن الحلاوى سان ما يعتمد عليه الصفة فى مقام التمثيل ويا
رجلا لغير معين تنبيه على ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة مالم تقصد
معين لا ما سوى المنادى المعرفة مالم تقصد به معين لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء
حتى سا قض التمثيل للمعرفة سا رجل والتمثيل للنكرة سا رجل واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا
للتنصيص على ان نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائى وجعلا يا ضاربا فى
تقدير موصوف اى يا رجلا ضاربا وتوابع المنادى المبنى اراد به العهد والمتبادر
ما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المسمعات المسوح ولم يرد ما قال الرضى وغيره وينبغى
ان يقيد المنادى المبنى بغير الذى فى آخره الف لا ستعانه على ان ما ذكره ليس بصالح لانه يبعض
بيا الزيد ونادمكون ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور ولعل الكلام فى مطلق
المنادى المبنى وقوله ترفع على لفظه يرشد انه مبنى على تقدير ان يكون فى لفظ المبنى ما يرفع
به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المثنى وان كان فيه
نصب لا بعامل الفتح كما يرفع به العروض فلم يحمل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة
حروف الكلمة فى عدم الاثر لشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبنى عن المعرب نحو يا للكمال
والشان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف المحسنى ضرب زيد وعمرو بالرفع حملا على محل
زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد قائم وكاسا وعلى خلاف من احد فى الدار ولا
زيد المفرد يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف كما سبق
ولولا ذكر شبه المضاف فى المنصوب وجعله فى حكم المستثنى من حكم المفرد لكان المذكور سابقا
لكان داخلا فيه فلا حاجة لا دخال شبه المضاف المفرد الى تكلف جعل المفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية
مع ان توابع المنادى المبنى المفردة والمضاف بالاضافة اللفظية ولو فقد المضافة

بالحقيقة ليسهل ادخال ذلك المضاف في المفرد وجعلها اعم من المفرد حقيقة او حكما قال
الرضي ذلك البيان من المص لظنه ان المضاف مطلقا ينصب حيث ذكر في شرح المفصل
للرفع في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صاح يا ذا الضامر العنس وجهين احدهما
ان جعله صفة للمبهم نزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال يا ذا الضامر
العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي فهو في حكم يا ذا الذي ضمرت عنسه والموصول
مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف ولو قيل الذي ضمرت عنسه حركه لم يكن
الا الرفع فكذا اما كان مثله ويرد ما علناه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه
انما قال هذا كلامه وهذا الايراد الى ما ظن بالمص لجواز ان يكون اشكال المص ان
وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه
انه اوجب النصب بما في المضاف اللفظي ثم يتجه عليه ان وصف المبهم في المثالين لم
يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لا يجعل
دافعها وسيلة نداء الوصف بل يجعله مقصودا بالنداء من التاكيد اي المعنوي اطلقه اعتمادا
على اشتهار امر التاكيد اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل اما لم يقصد بالتاكيد
الا التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى
كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيدا لتعلقات هالي بر على هذه الصفة فكذلك هنا
ولو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابن الحكم هذا
كلامه فمن قال اطاعه لان المختار عنده كونه كالنعت وان كان لا غلب كونه مثل متبوعه ظهر
منه اثر فله النصح والصفة يعني النعت فيه رد على الاصمعي حيث منع وصف المنادى لكونه
مشابها لضمير الخطاب في لا يوصف الضمير والجهة لا قوي انه واقع موقع ضمير المخاطب
الشبيه بحرف الخطاب المرسل منزلته في السماء لكن لا استعمال يرد القياس فلتاكيد
الرد خصها بالتمثيل وجعل الصفة المرفوع خبر مبتدء محذوف والمنصوب مفعول
اعني وتفسير يا زيد العاقل باب العاقل ويا زيد العاقل باعني العاقل رد
وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه

يحول ما عليه

فانه لا يمتنع دخوله ما عليه كما سيجيء كهذا الرجل منطلق علما وكهولا اسد مجازا عن الرجل الشجاع
فانه لا يمتنع دخول يا عليهما على ما في التسهيل فمن قال اطال بلا طائل فهو اجهل قائل وما
يمتنع عليه دخوله ما يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف
النداء للاختصار على انه ربما يدخل في الممتنع دخول حرف النداء عليه لفظ الله فانه
يمتنع دخول ما سوى يا عليه برفع حملا على لفظه يراد به ما يشمل المحل القريب والبعيد
ونصب حملا على محله وفي درجها في تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لعامل وكونه
على الشيء من المعاني المقتضية اشكال ليس له بعد عقدة التكلف انحلال لعرفها انه كان
منك لفهمك اعمال واحتملوا في وجه [illegible] حاليه السابقة مثله لا اعراب فمثل لعروضها
بعروض ما كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها كاطراد الاعراب ورده
الرضي ما [illegible] باطراد كثرة هؤلاء ومع انها لم تزل مثله لا اعراب فرد عليه بان معنى الاطراد
الحكم الكلي كقولنا كل منادى مبني على ما يرفع به وهذا لا يتحقق في هؤلاء ويرد انه يتحقق
في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم يدل ضمها مثله لاعراب وقد قدمنا لك ما
يرشدك الى انه مثله رفع الفاعل فاعل عليه فانه على احسن الطائل مثل يا زيد العاقل
والعاقل فيه نص على نصب اللفظ او على تقدير عن عمله والخليل بن احمد الذي قيل
فيه انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احد امثله وقال السيد السند في شرح
الكشاف انه اعلم كما من سيبويه المعطوف متعلق بقوله يختار الرفع قدم عليه للحصر لانه
محل النزاع دون غيره من التوابع بل بالاتفاق على اختيار النصب فيها اذ جهة ترجيح
الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة سف وجهة ترجيح النصب وهو كونه تابع المبني
ما يشبه المحل قائمة ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع
وبه على ذلك الاختيار وان كونه المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب في شبه
المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما يصحان حين الكون منادى وابو عمرو بن
العلاء امام القراء النصب لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب الطير
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن فكالخليل اي فيختار الرفع كالخليل والا

مختار النصب كابي عمرو ويعدونا اوفق بالسياق من يعدين فهو كالحسن والمراد بقوله
كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد الذي مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم
الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعرا بمدح كاسد او ذم ككلب ولم
يصر علما بالغلبة فانه يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار
علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن
عباس لانه لا يستعمل في المعنى الا معرف عهدي فاللام جزء منه فلا يمكن نزعه عنه
وما لم يكن كالحسن ما ليس علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس
بعلم نحو الرجل نحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع اللام عنه بلزوم البناء من غير ظهور
كونه مفردا معرفة لخلوه عن اداة التعريف وبعده عن حرف النداء الذي [illegible]
مع قصده ... المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيرجح جانب كونه تابعا لكن
مثل الحق ان يعتبر مثل الحسن مطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع
وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم والمضاف عطف على المفرد
وقوله نصب عطف على رفع الخ عطف معمولين على معمولي عامل واحد اذ العامل في
صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فيعطف ولا يحمل المسدين وتوابع منادى
المضاف لانه يدخل فيه مانع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب
التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة بكل الاضافة
والمفرد وكانه وقع فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه
لا فرق بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما منادى
والبدل والمعطوف غيرها ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ما عليه وكذا
لم يقل والمعطوف بحرف غيرها ذكر ومن لم ينبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل
قوله غيرها ذكر بمعنى غير الممتنع دخول ما عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا
يا زيد وعمرا بالنصب على ما في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني
او المعرب وسواء مفردا او مضافا ومثل ابو علي للبدل [illegible] في المفصل

بدخول اللام في الكل كالحسن اذ لا يجوز دخوله في محمد وعلي ونحوه

وقال المص في ايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى
ان يمثل بعمرو فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا
كلامه وسعه الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا
زيد زيدا ان قصد بالثاني دفع ازالة غفلة السامع وما لسبق الغاء اللفظ الاول اليه
بعد سقطه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول
في ذهن السامع فهو بدل وههنا اشكالان قويان اختصا عن كل نظر احدهما انه كيف
جعل البدل والمعطوف هذا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو
بمنزلة الاعراب له فهل للتابع في باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل
والمعطوف بالحرف جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف حمل البدل
مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع
دخول حرف النداء عليه والعلم اي المنادى العلم لقرينة المبحث الموصوف لا مطلقا
كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بابن نا واسمه ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى
والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضي وفيه انه
قد يحمل المثنى والمجموع علما الا انه يقال يختار فتحه ايضا وح لا يقتصر معنى اختار فتحه جواز
الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم في غير المثنى والكسر في المثنى ويجوز انه يجب
الفتح في الجمع مضافا بخلاف زيد الابن لعمرو الى علم لا الى غيره ولا بد من تقييد العلم
بان يكون غير مرخم فان المرخم لا يكون مبنيا على الفتح صرح به الزمخشري في تفسير اواخر سورة
المائدة وبعض النحويين يحملون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك
نحو يا ضل بن ضل لمن لا نسب له معروفا ويا سيد بن سيد ويا فلان بن فلان ولا بد من
قيد آخر وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج يا زيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل يا ابن
صفة للاتصال المتضمن للموصوف بأمون من القول بقوت القيد وقوله آخر يخرج نظائره
يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما آخر والا لم يكن مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة
الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع ويرد بعد يا محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه

حيث مر

عن مثال بالنسب الا ان يقال اكتفى بالمغايرة التي حصل من حمله ابن نفسه فهو باعتبار ادات
مغاير لكونه انسا ولو حولف المشهور وجعل علم مضافا الى آخر لاندفع بعض الشبهه بلا تكلف
ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبني على ما يرفع
به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فتامل يختار فتحه خلافا
لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متفرعا على معرفة ان التابع المضاف ينصب آخره عن بحث
التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال المقصود ان لان المضاف الى علم اذا وصف
به العلم يتبعه موصوفه في الحركة تبعد وللاضمار بحث نداء المعرف باللام ابتعا الى معرفة وصف
المنادى آخر واذا نودي اي طلب اقبال المعرف باللام ولعل المراد انه اذا جعل مناد
لانه لا يصح جعله منادى ولانه اذا اريد نداؤه لانه لا يراد نداؤه لانه لا يراد ما لا يصح
واختار المعرف باللام على ذي اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودي قيل يا الله ونحو النجم
والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به
ونحو الرجل مطلقا علما فانه يقال فيه يا الرجل مطلقا صرح به التسهيل ولا بد بعد من اخراج
المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما في التسهيل والحكم لا يخص المعرف باللام بل الموصولات
المصدرة بال مثله على ما في التسهيل وقوله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني شاذ قيل على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل
ويا ايها العقلاء ويا ايها المؤمنون ويا ايتها النفس المطمئنة اي يفصل بين يا والمعرف باللام
باي الموصوفة التي حذف ما اضيفت اليه مع تعويض ها التنبيه التي تناسب النداء
وتخير بها بعد المنادى في الجسم عن حرف النداء ويحمل الاتصال بها كالاتصال بها للنداء
ويا هذا الرجل اي يفصل بينهما بهذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف باللام مقصودا با
دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلا الا انه مبهم عن طلب اي الموصوفة الصفة ذكره
وكونه البدل مبهما والزام الرفع في توابعه لانه لم يوجب كونه معربا كما ستعرف لكن ينقص
به تعريف البدل فاحفظه ويذكر في توابعه ويا ايهذا الرجل اي يفصل بينها بهما وذا فيحمل
ذا صفة لاي والمقصود بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يحمل وصفا ما بالاي

وفي هذا الجمع مزيد تشويق الى المقصود بمزيد تشويق ولم يحمل الرضي الجمع للتوسل بل جعل

المقصود بالنداء ذا واى وسيلة لنداء ذا النوع ساوين النداء وذا الان وصفه لغير قياسه

المخاطب ولذا يتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب المترسل فى ندائه لدفع السامع

ولا دليل فى التزام رفعه على انه المقصود بالنداء لان تابع تابع المنادى تابع لفظه

مطلقا صرح به الرضي نفسه ولكن لك ان تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا باى دون

ذا فى ايهذا بان الرضي جعل هذا وصفا لاى لان الحق معنا بلا ريب قيل لا يجوز نداء

المعرف باللام فى الصورة الغالب بل صورها حذف اللام كما فى ما زيدان ويا زيد وقيل

فان شبه العلم مع اللام كجمعه وحرف النداء معنى عبارته يحذف اللام ويدفعه ان يا زيد

ان شبه المنادى لا نداء شبه العلم وشبه المنادى العلم لا يستدعى اللام لان

نقصان تعريف العلم بالنسبة المستدعيه لنكره يجبر بتعريف النداء ولا يحتاج الى

جبره باللام ولا يحتاج لما قيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان اللام فى شبه

العلم ليس للتعريف بل يجبر نقصان تعريف العلم لانه جبر نقصان تعريف العلم بتعريف اللام وكيف

يصح ان اللام فيها ليس للتعريف والتزموا يعنى جمهور النحاة رفع الرجل خلافا للمازنى

والزجاج حيث جعلاه فى سلك سائر صفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب فى صفة

هذا دون اى لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف

مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه النصب لانه ليس

المقصود بالنداء الا هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا الرجل او يا هذا العالم

من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولك تطبيق عبارة المص عليه بان يريد بالرجل

ما لا يستغنى عنه ولك ان تحمل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه

لا يساعده الاستعمال وهو اشعار للقياس المعرف لانه اى لان الرجل المقصود بالنداء

لدل بما شبه بالمنادى فاعترضه حركة النداء ورفع وحركة التبعية فلو يضم اذ لم يشبه با

زيد فى حركة التبعية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخر يحفظ الفتح والدليل على كون

حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه فقوله وتوابعه مع كونه سابقا لحكم توابعه دليل على التزام

رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوجدة بالتنكير اى توابع معرب واحد
وذلك لانه منسوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب للمفعولية الا ان التابع
لاحدى الجهتين ليس الا اذا جهة واحدة فليس له محل كالمستغاث فتوابعه توابع معرب واحد
لا معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وقال السعد لانها توابع منادى
معرب والمنادى المعرب لا تابع الا للفظه ولذا ليس لتابع مخفوض المستغاث الا الخفض و
ذلك ان تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر وبكل من
هذه الامور اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد الامرين اما ان لا محل للمعرب اولا
تابع لمحله وكلاهما منهدم بجواز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان
قوله لانها توابع معرب منتقض بقولك يا ايها الذى اكرمنى عمرو بان يكون عمرو عطف بيان بقوله
الذى اكرمنى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثير الحمل على غير المعرب ما عداه
واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبنى المفرد فينبغي
جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فليجر فى تابعه
ما فى تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين فى مفرده والتزام النصب فى مضافه وقالوا
يا الله خاصة اى لا ينادى بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو مخالف لما عرفت من
جواز يا الاسد و يا الرجل منطلق وفى الهندى هذا مستثنى معنوى من القاعدة المذكورة
وقد حقق عدم اندراجه منها ونحن نقول يعنى ان نداء الله مختص بيا ولا ينادى الله تعالى
من بين احرف النداء الا بها كما فى مغنى اللبيب وحينئذ ينبغى ان يراد بيا الله نداءه تعالى سواء
كان بلفظ الله او الرحمن او غيره او تقول وقالوا يا الله خاصة يعنى قطع همزة الوصل او
قطعها فى النداء مختص بهذا الاسم او تقول وقالوا يا الله خاصة يعنى به لا يقال بحذف حرف
النداء وليس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء
الوصل فصل يا الله حكاه ابو على ولك يا مخاطبا فى مثل يا تيم تيم عدى اى فيما وقع بعد
حرف النداء مكررا او وقع بعد الثانى مضاف اليه الضم فى الاول على انه منادى مفرد معرفة
النصب على انه منادى مضاف اليه فصل فى الاول على انه منادى مفرد معرفة بينه وبين

المضاف اليه بالتاكيد اللفظي وذلك جايز وان لم يحل الفصل منهما الا في الضروره والا
بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه وبين ان تغير
الظرف واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدى مقدر
لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعي وجبهة الاسد وجوز السيرافي فتح الاول للاتباع ذلك
على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف منصوب والمثال من اول شعر جرير
ونمامه ياتيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر التيم العبد ويسمى تيم الله كما سمى بعبد الله
في العرب فتامل سمى كل منهما تيم وهذا التيم هو تيم بن عبد مناة اخو عدى خاطب القبيلة و
قبل لا ابا لكم نهاية المدح يعني كفاكم شركم واعياكم عن الاحساب ماب وقيل نهاية الشتم اي
ليس لكم اب تذكرون وتفخرون به والمراد بالسوءة هجاءه لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا رشاعر
التيم اراد هجاءه ما وعدته قومهم بانهم ان لم يمنعوه لهجاهم واوقعهم في شدة الهجاء والمضاف
قيده في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في ما ولي الاما يجوز في غير المنادى الى
ياء المتكلم الاحسن الى الياء اذ لا تعدد في ياء يضاف اليه يجوز فيه ياء غلامي معنى يجوز
فيه كسر آخر مع اسقاط الياء مفتوحه ومكسوره وكانه اكتفى باعجام الياء وفي بعض
النسخ كرريا غلامي فاحدهما ساكن والآخر مفتوح فالمقدم هو الساكن عند من قال الاصل
فيه السكون لانه في آخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب الالف والواو اللذين اصلهما
السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف
وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان نؤيده بان الموقف بالهاء ولا يكون لما حركته
شبيهه بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة
لداع ويا غلاما اي يجوز فيه الكسر مع حذف الياء ويا غلاما اي يجوز فيه الفتح بابدال الياء
الفا تخفيفا كما يحمل بني بني ودعى دعى في بعض اللغات او حذف الياء وتعويض
الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحمل الا من الا ان يقال حذف ياء المتكلم
يحقق دون لام الفعل في الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها
وقلبها فقد احوجه الى التسامح بحمل ما في الباء فيه وقد عرفناك عنه فكن متفطنا فخطابنا

بل سوطن العطا به في كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر والفتح في آخر المنادي
المضاف انما يتاتى فيما لم يكن في آخره حرف لين ملتزم السكون فلذا لم يتعذر مما يحتج
منه مناوي ومسلمي ومسلي كما قيده التسهيل ولم يبين حال الياء في هذه الامثلة
وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان القصد لا يصل الى بيان ما يختص
بحال النداء واما المشترك بين الكل فيحال الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال الرضي
الوجه الثالث شاذ في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي ولا يعم كل منادي
مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان بمنادى اشتهر بتلك الاضافة فلا يقال يا عدو
ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يتبين المص لظهور ان الحذف او التعسر الملبس
لا يجوز وان الوجه لا يخص الاشتهار ولم يتعرض لحذف الف يا غلاما لشذوذه
في غير يُبنيّ وكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه
ومندرب احكم على قراءة الضم في الشاذة ولا يكاد يؤخذ قلب الياء الفا في
غير النداء وفي النداء اكثر وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم انعي بلالا على رواية
الالف دون السوين والضم والاصل يا بلالي ومنهم من وفق النطق وقال هو
تكرار النفي اي انفق من غير ان تقول لا وما لها وقفا الظاهر تعلقه بالاخير وما سيجيء من
قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف يقتضي الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان
الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكان له متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح ولما
كان هذا من خصايص المنادى غيره اخل فيما نذكره في محله تعرض له وقالوا يا ابي ويا امي
يريد كغلامي بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات التاء
والاوضح الاخصر الاقتصار على قوله ويا ابت ويا امت عطفا على يا غلامي فيعلم الوجوه
الاربعة في يا ابي ويا امي من عموم يا غلامي واختصاص ما في الوجوه بهما من تخصيصهما
بالذكر ويا ابت ويا امت طول الياء في الخط كناية اخت سهما على انها ليست محطة
للتأنيث بل مبدلة من ياء الاضافة لكن توقف عليها بالهاء بخلاف ياء احت بفتح
ما قبلها دون ياء اخت ولكونها عوضا عما ليس من الكلم بخلاف اخت لكنه خلاف

قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضى الارجح الوقف بالهاء
وجاء الوقف بالتاء فكتب بالتاء لكنه حينئذ يلزم كتابة المعين على اختلاف الارجح
فتحا اى مفتوحة وكسرا وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه وقيل الفتح
لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب الياء وفيه ان مناسبة الياء الكسر
قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذى كان قبل الياء فلما عوض عنه التاء المقتضى
فتح ما قبلها انتقلت الكسرة الملتزمة للدلالة على التاء الى نفس التاء كما ينقل في
الاسماء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض التاء عن الياء فى الاب والام لانهما
مظنة التعظيم سيما فى مقام النداء فالتاء فيهما كالتاء علامة هذا عند البصريين و
الكوفى يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا
يوقف على ما هو الوسط لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله وبالالف دون الياء اذ لو كانت
مقدرة لجاز اظهارها ولك ان تقول مقام التعظيم الى ان يصرح باضافتهما الى نفسه
بعيد الساحة عنهما عن ذلك وقوله بالالف عطف على اب وام لجعله فى معنى ويا
ابا ويا اما او لجعل ما سبق فى معنى بلا الف او عطف على فتحا اى وكاينة بالف ومنهم
من قدر بلا الف وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ثم ذكرهما على ان الحذف فيها اكثر من
الاسباب لمزيد نقل فيهما خاصة بعض ما سبق ام وما سبق عم ولو قيل المؤنث تحت
حكم المذكر عرفا لا فادجوان يا ابنة عمى ويا ابنة عمتى مع انه لم يتعرض به مثل يا اب يا غلامي
في جميع ما مر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اى بالفتح اذ الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال
للضم ولو قال مثل يا اب يا غلامى ويا لفتح لكان اخصر واوضح قالوا جاز فيهما الوجوه
الاربعة لكثرة استعمالها الموجب للتخفيف والفتح اخف لانهما لثقلهما اشد طلبا
للتخفيف واما اقول يا ابن ام فى معنى يا اخى الشديد لاخوة ولهذا احتمل الام على الاب
اذ لا يعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا حميمى الشديد القرابة وشاع استعمالها
فى هذا المعنى دون المعنى الحقيقى فهو مثلا معاملة يا اخى ويا حميمى ولما كان قصد الاضافة فيه
منسيه فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد

ولا لباس وترخيم المنادى اى ترخيم فى المنادى جايز ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند
وجود الشرايط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا
وفى غيره ضرورة قوله فى غيره عطف على قوله بحسب المفهوم فى المنادى وقوله ضرورة على
جايز اى الترخيم فى غيره اثر الضروره وترخيم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى وشرط
ابن مالك فى ترخيم غير المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا يرخم المعرف باللام وترخيم
يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة يا حار وصار الترخيم سيما فى النداء
لان المقصود بالنداء المنادى لم يستحب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون حسنه اذا كان
مزيد اهتمام بالمنادى له او بخاطبه لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له
نحو اضرب ما زيد واذا زاد شئ منها يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء
وهو اى ترخيم المنادى فقط ترخيم غيره اذ لا تفاوت لا بحسب الترخيم والترخيم مطلقا
لان السابق الطالب للسان حذف فى آخره اى آخر المنادى اخرج به الحذف فى
غير الآخر او آخر احد الامرين من المبادى ومن غيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح
الاخر وهو حذف آخره ولا يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف حرفين
لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الآخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد وكذا
حذفا وكذا ما والتاء بحث بخلاف حذف ما غلامى فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة
الحرف الاخير تخفيفا اى بمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها من غير
سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى كالحذف اسقاطا اى ذبح
الشاه بلا علة على ما فى كتب النحو لكن القاموس جعله بمعنى مجرد الاسقاط وقسم نحوت
الرجل شاما وخرج به حذف فى آخر تد وم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة
قيد بعد التركيب كما فى الهندى وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على كل تقدير
خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
لا يصدق عليه حذف فى آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو مرخم
غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا تعريفهم وان كان قويا حرفا

اى بلا سبب
المجرد
فاجاز الكافى الرضى
او قدمه

بان يوش ودخول نحو والعيل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف فيه لمجرد التخفيف
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما وسم المضاف في
حكم فى النداء وان لم يكن فى حكمه فى التوابع وقيل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون
مفردا لستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما تم لو جاز المفرد بمعنى ما ليس بمضاف ولا
شبهة وهو وهم وبعض هذا الاشتراط مرخم بااب بحذف الياء على لغة ما لم يسلا بالسين
سدا الاب بلا ما وهذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم
بشذوذ خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا واذا رخم المضاف فالسائغ فيه الحذف من
آخر المضاف اليه وبنذر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف ولا مستغاثا لان
الاستغاثة المطلوب من المنادي المستغاث مطلوب بكون الفراغ عنه سريعة وهذا الوجه من
الخصايص ولهم وجه آخر ولا جملة خلافا لسيبويه فانه يقول فى تابط شرا يا تابط وبحث استبار
يسلمون من الجملة فانه صرح الرضى بانه يحذف منه فى الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق
بينه وبين سلمان ولا سند وبا بليس فى اكثر النسخ وبفهم عدم جواز ترخيمه من قوله وفى غير
المنادى ضرورة لانه عند هنادي عنده ويكون بالنصب اما علما زايدا على ثلثة احرف
فى سبق الزيادة على الثلثة خلاف الفراء واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة او
حركة الاوسط والكوفيون يكتفون بالكون علما بلا سا واما بتاء التانيث ولا اكثر من ترخيم
المونث بالتاء على سبح غير مرخم وقال ناطلحة لا عتبار اللسان بفتح آخر المنادى المؤنث
بالتاء لكثرة المرخيم وللنحاة هنا كلمات عزيمة لو جاوزها فعليك باللباب وشروحه اذا وقف
على المرخم بحذف التاء يوقف بالهاء لا محالة الا اذا لحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صاح
ولا يحمل التاء اسما برأسه صرح به اللباب ففى اطوى كرى بسدو ذات حذف حرف النداء
وترخيم صدر العلم وجعله اسما برأسه والكل المرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى
ذكر الكروان وقد سبقه الجوهري فى هذا الا نكاب انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان
ان يقال هذه رقبة يصطاد بها الكروان فانه اذا اقبل عنده يخفض راسها ويغمض عينها حتى
يصطاد فان كان آخره زيادتان اى فى جانب آخره فلا يلزم طرفيه لا كثر للاقل والا طرفيه

الشيء لنفسه فسامل في حكم الواحده قال المص في شرح المفصل معنى كونها في حكم الواحدة
انهما اذا زيد تا معا لمعنى واحد نحو قوله زيد تا معا عن نحو مرجانه وسعدانه قال المنون والياء
لم يكن زيادتهما معا وقوله بمعنى عن عصصب للزوم التشديد فان الصاد والياء زيد
تا معا لا لمعنى قال الرضي يريد بكونهما في حكم الواحده انهما زيدتا معا لا انهما معا لمعنى
واحد لان كل واحده من زيادتي مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير
كونهما في حكم الواحده فانهما زيدتا معا لا ينتقض بعصصب وليس يصح هو في كون الالف
والواو علامتي الفاعليه كونهما مع النون لمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامه
التثنيه او الجمع كما يفصح عنه تعريف التثنيه والجمع والالف والنون المزيدتان بمعنى جعل
الكلمه صفه وليس معنى كونهما بمعنى الا انه يحدث منهما معنى لا انهما موضوعان له حتى
يشكل بالالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت تمامهما في الوسط وانما يكونان
في جانب الآخر لو لم يكن بعد تمامهما يجعلها وسطا قال الرضي وها تان الزيادتان بان يسمى زيدان
ومسلمون ومسلمات ومروان وكوفي وصحراء وحمراء يعني به الملحق بالف التانيث هذا ولا
يشكل بسعلاة مع انه لا يحذف منه حرف الالحاق لانه كزيادته بحدها ان كان ذلك مرجانه وكما
ان قوله في حكم الواحده يخرج ما يخرج بكشف عن وجه حذفهما معا التثام وسلس في الترخيم
المرام بحراسها عند من يجعله فعلاء من الوسامه بمعنى اثر الحسن يقال وهم كرم وسامه ووسام
نسجها فهو وسيم وهي بهاء وجمع الوسيم وسماء بضم اوله كذا في القاموس ومنه وبه
سماء اسماء يعني المهمزه وفيه منقلبه عن واو مضمومه كما في وجوه حيث يقال اجوه وصح
الهمزة من نعم العلم بعد النقل كما شمس بضم اوله وبه ظهر ضعف ما ذكر الرضي ان هذا القول
مرجح على قول من جعله افعالا جمع اسم بان التسميه بالصفات اكثر منها بالجموع واندفاع ما فيه
من انه يرجح كونه جمع اسم بان التسميه بالصفات اكثر منها بانه لم يسمع في الصفات اسماء بمعنى
الجميله ولا وسماء حتى يكون اسماء على منقولا منه وبانه لم يات قلب الواو المفتوحه همزه الا في
واحد هو احد ولعل ما قال المص في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر الكي لا ينافي
جعله من الوسامه لان الوسامه ايضا يحتمل ان يكون ماخوذا من الوسم ومروان بفتح الميم على

تعريف صح

يعني سعلاه وجه كونه
حذف الحرف
حذفه في آخره
منه

فهو ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون جمعه مرو بمعنى الحجاره التى توري بها
به النار فهو مثال لزيادة الى النسبه وقد تعرض لزيادتى الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتى
جمع فلاين نبرلان مرار الواحده وذلك فى سوق على ما صرح به الرضى وقال ترخيم كترخيم ثمود
لانه لما صار مفرده فكانهما ليسا زيادتى جمع والظاهر ان سنون وارضون وثمرات يكون
كذلك فينبغى ان تستثنى هؤلاء من تلك القاعده اوحرف صحيح الصحيح عند النحوى
ما ليس فى آخره حرف عله واما الحرف الصحيح فلم نعثر فيه على اصطلاح وقد ستوالن
فى هذه العباره ولا يبعد ان يراد الصحة من سهم الزياده فيدخل فى القاعده مرمى ويحج
سعلاه ويؤيد هذه الارادة جعله مما ماله للزائد وحمله الرضى على ما يقابل حرف العله فاعترض
بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بان يكون غير تاء التانيث واعترض شارح
آخر بحج مرمى واجيب بان المتبادر حرف صحيح اصلى لان الغالب فيه الاصاله وبان المراد
بالصحيح اعم من الصحيح حقيقة او حكما وحرف العله الاصلى فى حكم الصحيح فى الاصاله ولا يخفى
ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العباره اذ المتبادر من العبارة الحقيقه وفرق
بين المتبادر من العباره والمتبادر من الافراد ولكن على نصيره من نور التحقيق فينبغى عن مراتب
التحقيق ولا يمس هذه الدفعه فانها نعم الرفعه فى سلوك طريقة الحقيقه قبله بلا فاصله
اذ هو المساوى اى حرف عله ساكنه مجانسه لحركه ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت
يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك الا عند ورش وحده فانه يمد الكلمات
والحسن ومما قال المصنف لا يصح ان يريد مده زائده والا لوجب بحمار ومن قال المتبادر
من المدة الزائده لانها الغالب فى المده فقد عرفت ما فيه واوجب بحفظه ولا ينبغى
ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المده الاصليه مع الحرف الآخر لانه خلاف
المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان كان قبل الآخر مده بحذف
حرفان ليندرج حذف الحرفين فى قاعده واحده لا للتنبيه على مخالفه للحذف فى التثنيه
من كونهما كالواحده فى المسمى الاول وكون ما قبل الآخر اولى بالحذف لزيادته من الآخر
الاصلى كما ذكره الرضى بل لمخالفتهما فى كون الثانى مقصدا بقوله وهو اكثر من اربعة احرف

العول الاتى

دون الاول لانه يحذف حرفان من مدان ودمان وشبون وعلون نعم لو سمع الجزولي ويجعله
قيدا للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضي نفسه رجح مذهب غير الجزولي وجعله قيد
الثاني ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولنا مانع آخر من جمعهما لان نحو
مصطفون ومصطفين داخلان في القسم الاول دون الثاني واحترز بهذا القيد من
سعيد وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما
فالفارق فيهما بين الفراء وغيره قوله والا فحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف
واحد في سعيد وعماد كما لا يجب حذف حرفين حذفيا اي الحرفان اشد العمل لان
حروف الهجاء مع ساير ساعة يحصل التأسيس لعلل الزائدين والمدة على الحرف الصحيح
لغلبة الوهم على الفعل الصحيح وان كان المنادى مركبا حذف الاسم الاخير وما في حكم مثل
سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم المبني و
بعد لابد من تقييد المركب بما لم يكن في الجزء آخره واو ونون او الف ونون او الف لان
مثل ان يكون علمين داخلان فيما آخره زيادتان وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير نحو
هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثنا عشر واثنا عشر فانه يحذف منهما الاسم الاخير مع
الالف عند النحاة لان الاسم الثاني منزلة منزلة النون من التثنية ولذا لا يجوز اضافته كما
يضاف ثلثة عشر واخواتها لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبني على مذهبه ولو سلمت
البناء على مذهب النحاة لا يمكنك بان تجعله داخلا فيما في آخره زيادتان في حكم الواحدة
لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلة منزلة الالف والنون للتثنية والا اي ان لم
يكن المنادى سابقا ذكر يحذف حرف واحد وانما قدرنا المضارع مع ان ماضي الكلام
يستدعي الماضي لان الفاء لظاهره يمنعه وافادة استمرار حذف الحرف الواحد في الباقي
وعدم تحصيل بطلانه سماو فيه خلاف الفراء في جواز حذف حرفين من سعيد وعماد وهو
اي المحذوف في حكم الثابت وهل اي المنادى في حكم الثابت بجميع اجزائه لئلا يتم قوله قوله
ويحمل اسما برأسه ويحتمل قوله وقد يحمل عدلا لعلة تعالى ما جاز فلا يقضي حمل وهو
ضميرا للمنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا كيلا

فى كون الحذف لا لعلة الا ان يحذف المنادى لاطراد الحذف فيه صار كانه المحذوف لعلة
فصار فى حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق ما حذف فيه الواضع لا لعلة وجعله منسيا وبين
ما يحذفه المتكلم لا لعلة فان الاول يفارق فى المعنى بدون المحذوف بخلاف الثانى فان
الحذف فيه ليحمل ما القى العلاج على ما القى فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على الساس
دون السفلى كما ظنه على الاكثر اى على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمنع فى
كسر اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس نعم المرخم يخفى فانه فى ترخيم ما فامه فى مقام الالتباس
وفى المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ كما فى الحرف كرا فلا يقال
فى ترخيم يا صاحب يا صاح فيقال فيعال يا جاب بالكسر فى ترخيم يا حارث وما قيس من ترخيم
ثمود ولا يتحاشى من كون الواو فى الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه ياء فى اسم معرب
فى الاصل وما كروس فى ماكس وان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحركة المفتوح ما قبلها
من غير ان يكون بعدها الف فالمراد انه يقال على الاكثر لقرينة مقابلته لقوله وقد يجعل
الدال على العلة فهو خبر بالتصريح فالمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير نقص
وينبغى ان يقيد بما اذا لم يؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما فى اسحار على وزن
احمار اسما لنبت فانه ليس للمدغم حركة فى الاصل فانه يحرك الساكن الثانى فيه بحركة ما قبل
الساكن الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكما فى راد مما كان المدغم فى الاصل
متحركا فانه يعود حركته ولا يجب استثناء منه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاضى
لا تفاء موجب حذف الياء اذا المص خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم وقد يجعل المنادى
المحذوف الآخر او هذه الامثلة اسما برأسه فيقال يا جار بالضم وما ثمى بقلب الواو ياء وما كرا
بقلب الواو الفا والاولى ان لا يذكر فى الحرف كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه
اللغة وقد عرفت انه لا يرخم ذكرا شاذ وكانه تبع السيرافى فى المرخم على هذه اللغة مطلقا
حيث لم يقيده بان لا يؤدى جعله اسما برأسه الى ما نظيره كما فى طيلسان على لغة كسر اللام
فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند الجمهور والمان فى خلافا للسيرافى لانه لا يبالى بعروض وزن
لا نظير له ولذا المبرد امتنع ان يقال ما هو هذه اللغة لانه لا يبالى بعروض وزن لا نظير له

ويؤيد المبرد استنانا فلو لم يسد بالعارض لجاز يا ثمود وكذا لا يجوز ترخيم حبليان عند المبرد
على هذه اللغة لانه يؤدى الى قلب الياء الفا ويلزم كون الف فعلى لغير التأنيث لان المنقلبة
عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافى يجعله حسنا فلا
يقول لا بالاه بعدم النظير لانه شىء عرض والثانى كان الباقى حرفين ثانيهما حرف علة
يحمل ذات ماله رد المحذوف اذ لم يعهد ثانى اسم حرف علة فى المعرب وما فى حكمه والنادى
فى حكمه فيقال فى ترخيم شاه يا شاه برد الهاء المحذوف اذ اصل شاه شاهه وفى ترخيم شيه
يا وشى وان لم يكن لضعف حرف اللين فيقال فى ترخيم المسمى بلاب يا لا ويشكل ان الترخيم
يشعر الفراغ عن المنادى وفى هذه الصورة لا يحصل هذا الغرض فالقياس منع الترخيم
فى المباحث الصرفية وقد استعملوا اى العرب لان الاستعمال الذى يبحث عنه النحوى
ذلك دون استعمال النحاة صيغة النداء اختاره على ما مع انه اخصر واوضح تنبيها على
ان المندوب ملحق بالمنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا
على ان صيغة النداء ينصرف الى يا لانه المشهور بالنداء ولذا لم يستعمل فى نداء دخله خبر النداء
من الاستغاثة والنداء والتعجب سواها وذلك ان يريد بصيغة النداء ما هو على هيئة للنادى
كما يلايم قوله فى المندوب وعلى الاول يجب جعله سدس فى ندبه المندوب وههنا اى المندوب
المصطلح كما يشعر قوله ويحكم الخ الى غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق ما هو مستعمل فيه
لصيغة النداء لا المصطلح المتفجع عليه فى الصحاح يجعله يوجع وفى القاموس للحى للتصبيه
فلا بد من تضمين التفجيع معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه السلم يقال ندب الميت على على نحا
وبكى عليه وقد اخرج بقوله يا او وا نحو ليعصب على زيد قد صح بكون المندوب مخصوصه بيائين
بين حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يصنه عن خروج المتفجع عليه او به ومنهم
من جعل قوله يحزونا ويلاه وا حسرتا ه وا كبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه او به ومنهم
من جعل قوله عليه على اى المتفجع بنا عليه فدخل الجميع لان الميت يوجع لاجله لفقده والحسرة
والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح حينئذ قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب
الا اذا كان مستعمله والظاهر ما ذكرناه ولا بعد ان يقال وا حسرتاه ها وا ثبوراه منزل

مرله المىت لان الهلاك كانه محبوب سكى على فقده وكذا الحسرة لانه كانه مات الحسرة
حتى لا يمكنه قضاءها كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى
وقد نقل عن الجزولى انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعال انى مشتاق اليك
ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد سحق العين اى لا تهلك كانهم لضنهم بموت الميت يصودوه
حاضرا والاقرب عندى جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت ان تغيثك فى
وامه وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور كون المتكلم مضطرا مستغيثا لم يلتزم فيه
علامة الاستغاثة واختص بوا الظاهر واحصره والكنه قد يدخل الياء على المقصود بمعنى
معنى التميز فكانه قيل واختص به وامتيازه او تميز المندوب بوا مختصا به فما فى الشروح من
المندوب متميز بوا اوباه اذ ليس هذا الاختصاص المندوب بل لا اختصاص وابه ولك
ان يحمل وامقصودا عليه ويكون المعنى واختص المندوب فى مقام الالتباس بوا بمعنى انه
لا يجوز ان يندب بيا فيكون نفسه ما فى التسهيل ويجب الواو عند خوف اللبس والمراد
منه ان يفسر بانه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذا لندبه بيا استعارة كما افاده قوله
وقد استعملوا اصغر النحاة فى المندوب اذ الندبه بيا يجوز الا ان يمنع اختصاص المندوب
بوا وعلى لا يحمل على قوله واختص بوا انه واقليلا ما يستعمل فى النداء على ما فى الرضى وحكمه
فى الاعراب والبناء حكم المنادى الا ظهر لا اخص وهو كالمنادى فى الاعراب فى البناء يعنى بنى المفرد
المعرفة منه على ما يرفع به اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا بابن مضافا الى علم آخر وفتح
وجوبا اذا لحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا الوصف وفيه رد على الكوفى فى المجوز بانه مد
بالفتح من غير الف هكذا ينبغى ان يفسر هذا المقام بحدوده ما فسره به الاعلام تعالى قد اهمل
حكم توابعه وهو ايضا لحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يحمل قوله وفيا ان كسر نكتا مدركا
لما لم يكن جليا فيه من احكام اعراب المنادى متابعة التابع له فى غير البدل واخته ومن
احكام بنائه على ما يرفع به متابعة التابع له فى غير البدل واخته ومن احكام بنائه على ما يرفع
به متابعة التابع له فى غير البدل المذكور لما رفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون نكره
غير معينة مطلقا كالمنادى تذكر بما يتبين انه لا يندب الا المعروف وجه كونه فى حكم المنادى

عند الجمهور انه وعند المص حمله عليه لمشاركتها في كونهما مخصوصين بحرف الندا، وما اشبهه
و لك اي جاز لك زيادة الالف في آخر حقيقة او حكما بجعل آخر المضاف اليه في حكم آخره كما
ارشدك اليه بقوله وا غلام مكنه وكذلك آخر الصلة كما في وا من حفر بئر زمزماه وفيه
رد على الاندلسي ايجابها في الندبة بقلا سا لئلا يلتبس بالمنادى او رفع الالتباس لا توجب
الالف وسه وهي لا تحصرها واذا اردت الالف فان كان الالف ساكن لا يحذف لالتقاء قبل مد
الساكنين بحرك بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان
كان ساكن يحذف فان كان متحركة الاصل كما في وا قاضي تحركه بالفتح وان لم يكن متحركة
الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يراد الالف ويكتفى به اتفاقا
فمعول في المسمى باضربوا واضربوه والمص سوى بين الالف وغيره فمقول في يا غلامي بالفتح
يا غلاماه وفي يا غلامي بالسكون كذلك عند من جعله متحركة الاصل ويا غلاميه بالسكون
عند من جعله متحركة الاصل والمص ذهب الى ان الواجب يا غلامه سوا كان الاصل في الياء ساكن م
السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلي ومنعه الرضي يستند وا قاضياه وله
ان يقول ان السكون العارض الذي لا يستعرضه ويستنده لازم فيه كالاصل وسكون
يا قاضي ليس كذلك فان حقه اللبس بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف
وزيادة مدة سابقة او قلب الالف بتلك المدة وقوله فعلت وا غلام مكنه بحملها ويرد
مدة كانت بحذف وفيه ان كان ما قبله ساكن كما في وا غلام مكوه فان الاصل صمم جميع الخط
مع الواو يدل عليه ضمه لكن هذا عند الجمهور مخصوص لما في آخره حركة سابقة وما في
آخره حركة اعرابية لا يراد فيه الا الالف فمقول في وا ضرب الرجل بالرفع ووا ضرب
الرجل بالنصب وا ضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون اختيار وا غلام مكنه للتسمية على وجه
الحركة السابقة يعني ان حفظ الحركة السابقة بزيادة مدة سابقة لا يحض مقام اللبس عند المص
بل لا يصح زيادة الالف في ما آخره حركة سابقة لا يسل الالف ويجب العدول الى مدة سابها
وذلك الها، والوقف لما اوهم الكلام السابق انه يسع الكوفي في الحاق الها وقفا ووصلا
في الشعر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الها، من تمثيله فلا حاجة

الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء بالسلا بلبس بالمنادى المضاف الى
ياء المتكلم وقوله معجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم
قد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى
ولا يندب اى لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لا مندوبا متفجعا منه كما عرفت وكذلك ان تريد
انه لا يشكى بعده المجانسين والمسمى الا على المعروف فلازم منه انه لا يقال واحسرتاه
الا للمعروف لانه لا يقال واجسرتاه ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعني
بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من شاهد حزن المتفجع لعذره سواء
كان مشهورا اولا فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه يعنى يمتنع الحاق علامة الند
بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذى هو غير المنادى دائما ومنهوما
قال الخليل وسيبويه بل الواجب وازيداه الطريف وفيه نظر لانه لا يتوقف على الموصوف
والتباس ان يصح الالحاق بصفة اهالانه المقصود بالندبة فقال ما ابها الوحيداه
خلافا ليونس فانه يلحقها آخر الصفة وقيل يجوز ما زيدين محداه ونحن نقول هذا الخلاف
في غير صفة يحجبه بالمتفق يا رجلا حوزيد زمزماه لانه مضارع للمضارع للمضاف على ما مر
فلا يحجر انه يقال بوسدنونس الحاق علامة الندبة في يا من حفر بئر زمزماه من غير تفرقة
بين الموصوفة والموصولة قال الرضى يلحق علامة الندبة آخر المضاف اليه والمضارع
للمضاف وآخر الصلة وهذا يشعر بان الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر في بحث
نداء المعرف باللام موافقا للمص ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك ويمسك
يونس بانه قد ضاع برجل قدحانه فقال واجمجمتى الشاميتياه في القاموس الجمجمة بالضم
القدح من الخشب والتحف ومن العجب انه فسر المص في الايضاح في هذا المثال بالراس
ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس قيل المراد به اى ويرد عليه يا غلام رجل فانه لا يصف
به اى من عدم جواز الحذف وايها الرجل مع انه وصف به اى ولذا لا يحذف من ايها
لانه المقصود بالنداء ذا ولا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضى ما كان
نكرة قبل النداء سواء تعرف به او لم يتعرف والمراد الا مع مقصود بالنداء مواخذ هذه

الامور لتشدد الامساغ فى يا ايهذا والجواز فى يا ايهذا الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد
فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كونه المقصود بالنداء اذ النصا على ما فى الرضى ولا يعلم
جواز الحذف فى يا هذا الرجل كما يستضيه والاشارة خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى
ثم انتم هولاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما يوجد فى استعمال العرب اول لانه يجعل هولاء
خبر انتم والمستغاث والمندوب لا يعرف منه انه لا يحذف وان المندوب لانه لم يعد المصنف
وانى حروف النداء نحو يوسف اعرض وايها الرجل تنبه بالتمثيل الثانى على ان المدار هو المقصود
بالنداء ولذا لم يقل نكرة اى اسم جنس والاستثناء قاصر اذ لا يحذف من لفظ الله ايضا
ولا يمنع انه يحذف منه مع تعويض الميم المشددة فى آخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف
حينئذ والمتبادر فى كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط
فى جعله داخلا تحت الجواز بهذا الشرط اصلاح بيانه اقل من افساده فالوجه ان يقال
انه اكتفى بكونه معلوما من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما سياتيك ولما كان يجب حذف
الحرف مشتركا بين النداء والمندوب آخره عن المندوب وكان عليه ان يقدم يجب حذف
المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين يجب حذف الحرف والمنادى وشذ اصبح ليل
قالته امرأة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها عند من سالت الليل اصباحه لتنجى
عن مضاجعته فصار مثلا وافتد مخنوق قاله من اخذ سلكة السارق فى طريق فاخذ
وحنقه يعنى اعطنى فديته وخلص نفسك عن يدى فصار مثلا واطرق كرا وقد عرفت
ما يتعلق به وجواز الحذف فى امثال هذه قبل التصيير ده امثالا وبعدها فهى امثلة للرد
اذ لا تغير للامثال فلا يرد ان على قاعدة جواز الحذف فحاصل قوله وشذ الخ جواب سوال الحذف
على انها اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف
وجوبا على سبيل الشذوذ وهو ومما يحذف فيه وجوبا نداء لفظ الله وقد مر ومنه الاختصاص
وهو نقل اى صح وقع منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة
النداء من غير تغير بعد احد ضميرى المتكلم وقد يزاد فيه على قصد الاختصاص قصد التفاخر
او التصاغر نحو انا الكريم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص اى بهذه المعاملة

لان شأنه البروز في لباس هو لغيره لانه المنادي صورة وليس منادى فسهل جعله لغير
ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية فقولك ايها الرجل في معنى
مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا وقد
يحذف اي منادى مضاف هو في الغالب لفظ معشر وآل واهل وبني ويندر عن ها حتى
قصره ابو عمرو عليها وقد سوغه في ذلك معرف باللام او علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء
لا نورث اي فله كلام كما في الرضي ويحتمل معنى القصر وهو في الاصل فله لان الناقة و
يقال نحن العرب اقرب للنزل والمرتل الصف وجاء نحن بنما يكشف بنا الضباب اي
الظلمة وهو في الاصل جمع ضبابة بمعنى سحابة تغشي الارض كالدخان ينكشف بارتفاع
والاختصاص المقصود سلك الامور الثالثة لا يخص ضميري المتكلم بل يجي بعد الخطاب
ايضا نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد يجي المعرف باللام والمضاف بعد الغيبة
ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد ياتي منكرا
ايضا على قلة لا يقصد الاختصاص بل يقصد الذم اما المدح او الترحم قال المص ماسبق
اي منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام مثل اعني واخص وامدح واذم وارحم و
يحمل غير المعرف باللام من ذلك النداء وقال الرضي الحق اجراء كل مجرى واحد في
النقل عن النداء والمعرف باللام وقع منادى هنا لالتزام حذف حرف النداء المانع
للام وعدم قصد النداء وكذا لم يبن على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه
من النداء فعاد الى اصله من النصب وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا بالتخفيف
يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع
منصوب بان مدغما نونه في لا وقد يستدل على انه لا يكثر لحذف حرف
النداء وقيل الحذف لا يخص المنادى بل كذلك كل منصوب لم يبق بعد حذف عامله
سواء في الا ... ل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمستثنى منه
والمجاب به ... با في يحذف وفا عامله وينبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف نسيا فيكون
معمولا له وكثيرا ما يحذف وذلك لعروض مزيد مقصود به للمنادى في الجملة الندائية

حتى انه لا يصح السكوت على عمدتيها وقد يحذف وجوبا كما في يا لله وتالله وانى فانه في
تقدير المنادي عند البصري وان جعل التميم المنادي نفس الله والذي وانى اللهم اجعلها
بدانا نداء المنادى الى الجنة وصيحات تصعرنا اقلا منا تحفظنا النار كالجنة الثالث
من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به ما مفعول به اضمر عامله على شريطة التفسير
الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث لجعلها
مفعوله من الجاري على موصوف محذوف هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند
الكسائي والفراء لم يضمر العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفي ضميره
لم يصح تسليطه عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده
نحو زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به يسد مسده
والبصري جعل زيدا اضربه نظير ان امرؤ هلك فكما ان هلك ليس عاملا في امرؤ وضميره لان
الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة على ما في الرضى في هذا المقام كذلك في زيدا
ضربته ليس بعامل فيهما وقد تقدم مسالك ان الكوفي يجعل زيد في زيد قام فاعلا فتذكر
وهو لم يرجع الى ما اضمر بمعنى مفعول به اضمر على ما هو المراد واستدله بقرينة حمله على
قوله الثالث لان التعريف يعم المفعول به وغيره ولا الى ما اضمر بمعنى شئ اضمر عامله
على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل
الى ما اضمر بمعنى منصوب اضمر فيعم المفعول فيه بحذف اسم للجمع سرت فيه ولذا اصح منه
في المفعول فيه ويصدق بعامل مضمر على شريطة التفسير وخبر كان نحو زيدا كنت اياه ولذا قال
كل اسم ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم بلفظ كل وهذه من الفوائد الحاصلة
لادخال كل في التعريف فزنت به وان خفي على كل ممن قال المراد بقوله لنصبه النصب على
المفعولية كما هو المتبادر فخرج زيدا كنت اياه لم يسقط ما ياباه وفاته ان المسقط
بحصص الجنس فالحق بهذا الغرض يخصص لاسم بالمفعول بعده فعل او شبهه قال الرضى
لم يرد خرج الكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ويعني بشبه
الفعل اسمي الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يسلط على ما قبله وشبه الفعل ايضا

انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه هذا
كلامه ولا يخفى عليك انه نعني بشبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج بقوله ولو سلط
عليه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسلطه
على الاسم لا يمنع تسلط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا اما ضارب به فعل هذا الزمان
ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا الان ضربت مناسب اما ضاربه فعل هذا الزمان وينصبه
لو سلط عليه مستعمل اوزه لكونه وصفا للمراد من متعدد لا لمتعدد عنه مشغول بالاستعمال
لتضمنه معنى الاعراض بضميره او متعلقه اي مشغول الضمير او الاسم ولا ينحصر في المضاف
الى الضمير بل لا يكاد يضبط فمنه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه
ومنه الموصول به نحو زيدا اكرمت الذي يحبه ومنه الموصوف بذلك الموصول نحو
زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف عليه للمضاف الى الضمير نحو زيد اضربت عمرا
واخاه ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فيفطن ويمكن من استخراج على ما يحكى
النطق بتفصيله فان المتوقع من الزكي ان يكون على تامله بتعويله ولا يخفى ان المستاد من قوله
مشغول عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال باحدهما لكان عاملا في ذكر الاسم ولذلك
ترى الرضي بعد قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به قوله
مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف عن هذا المتبادر المثل بقولنا زيدا ضربت
غلامه وزيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن زيدا ولا مررت به عنه بهذا المعنى
فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا
ضربته على انه لولا ذلك ايضا لما ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المفسر اعم من
ان يكون نفس المقدر او ما يناسبه المقدر فقوله الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو
اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واورد على قوله
لو سلط عليه الى اخره امران آخران احدهما انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع عن التسلط يصح
في حقه انه لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو يقتضي امتناع التسلط فلا يصدق التعريف
على شيء من المعرف اذ في الكل يمكن التسلط اذ في صدد زيدا ضربته سلط ضربت على زيدا

عن الاول بتقدير وصف اى بعده فعل او شبهه يصح تسلطه عليه لو سلط الخ وعن الثانى
بتقدير بعد التسلط اى لو سلط عليه لفظا والتسلط فى افراد المعرف هو التسلط تقديرا
والمطرد الصائب الذى لا يعيب عن طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب وبحث
عن الاول انه لولا سقاء الجزاء لا سقاء والشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسلط
وفيما يمنع التسلط ليس للانتفاء ولا انتفاء التسلط بل لامتناعه وعن الثانى بان فى قولنا
زيدا اضرب لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله ولا فى زيدا مررت به ما يناسبه
وهو جاوزت المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب ما ورد عليه زيد ضربته لانه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه واجيب بان المراد التسلط بمجرد قطع
عمله فى الضمير او متعلقه وزيدا ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل فى الضمير
من رفع عمل الابتداء فيه وفيه انه لا بد فى زيد اضربه ايضا بعد حذف الضمير من رفع
عمل المقدر فى زيدا فلا سند وجه عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب
لئلا ينتقض بقولنا اذ زيدا ضربته واعلم ان تحقق هذا القيد يستدعى معرفة موانع التسلط
وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما فى حيزه عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة
ومكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشرط وحرف التحضيض والا للعرض
او التمنى ولام الابتداء وكلمة ما من جملة حروف النفى وحروف العطف والفاء الجزائية
الواقعة موقعها بخلاف الفاء فى جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما فى حيزه
عليه ليحصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء فى جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجئ فى بحث
الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو زيد حين تضربه تموت وكلمة الا
نحو ما رجل الا اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيدا احسن
به او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته او جواب قسم بعده
نحو زيد والله ضربته واما كون الفعل الذى بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو
زيد ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير
المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى

نحو الذاتية والذاتي الأبد على نسبة سوية وسيأتي ومن الموانع ما الهمت وهو ان يكون
الاسم مصدرا اما الوا والحالية والمفسر مضارع منصب نحو جاءني زيد وعمرو وبضربه فانه
لا يجوز جعله في تقدير وتضرب عمرا الامتناع كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها
مضارع مثبت وقع الاسم في هذه الصورة واجب وادا العبث هذا يصح لك حالة ختم
هذا البحث من قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب وانما قال اومثاله
لئلا يخرج عن التعريف زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ولكن
علمت انه لا نفهم من زيدا مررت به الا الممرور به من غير تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا
في زيدا حلست عليه فالوجه ان تقدر بمعنى هذه الافعال عاملا في المنصوب فكيف
قاصدا في زيدا ضربت غلامه الى صربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه و
في زيدا مررت به الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض وكذا زيدا في جلست
عليه تقدير جلست زيدا بنزع الخافض لا بقول بنزع الخافض سماعي لانا نقول فليكن هذا
الباب من مواضع سماعه فاذا اما شيئك الى ذروة الكلام حان ان اوصلك في
هذا المقام فاقول لك انها الطلب للتوكل الشديد من المرضي الرسد لا يكن في رتبة
المقلد سعى في الزمان المديد في البعد البعيد عن قبول الحق الذي ليس عليه
مزيد فان ما يلقي الملك لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد مثل زيد اضربته وزيدا
مررت به وزيدا ضربت غلامه ونحوه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن
تقدير مرادفه فهو المراد والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم
تقديره والا فمقدر الملابسة التي تعم كل مقام مترتب على مثله على ترتيب وجوب
المقدر فلا يرد انه فاته احسن ترتيب هو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
حسبها بمثال المشتغل بالمتعلق منصب اي ما اضمر عامله بعد تفسير ما بعده فاوضحه
في المسئلة المذكورة فقال اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست وقيل ضمير نصب الى زيد ونحوه
نبه على حال الكل وانما صرح به ردا على من جوز حيث قطعه بعدم القطع حيث متمسكا
بقوله لا يخرج على ان منهما املكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وعلى الكسائي والفراء

جلست عليه م

حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر و مما لا يمكن تسليطه و يجب تسليط مناسبه ان
يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا نحو ان زيدا تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون منفيا
اي ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه و ذلك لانه لا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع
الاسم المشتغل به من المفسر و ما بعد الا منصوب اذا كان مفعولا لانه لا استثناء المفرغ لا يكون الا
بعد غير الموجب هكذا ذكر الرضي و فيه بحث لا يناقضه قولنا ان لم تضرب الا اياه فان ما بعد العصه
الا منفي فيكون المقدر منفيا اي ان لم اسئ تولي نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب
تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب منفيا و تارة يكون منفيا
و يجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب الا اياه ان ضرب زيدا لا غيره ليصح ترتب الجزاء عليه و بهذا
يندفع انه مما لا يعين ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف
لئلا يلغو التفسير و كذا يجب ان يقدر في زيدا جلست عليه لا لبست زيدا بالحبس عليه و في
زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بضرب غلامه هكذا حقق المقام و احفظه فانه من شوارد او الي
الافهام ويختار الرفع اي رفع المنصوب الذي كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا
عن المبحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه و كذا لم يبحث عنه ذلك ان يحمل البحث
عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية النصب فكونه اشد دخولا في المبحث بالابتداء
اما اشارة الى عامل الرفع او الى المعنى المقتضي فيكون بمعنى كونه مبتدا، و يكون فيه بيان
الرفع بيان الرفع على وجه يعني بين الكل و احترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو مامر
فانه لا يجوز عند البصري و الكوفي المجوز له لا يرجحه و فيه اشارة الى جهة اختيار الرفع و هو سعيا
عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب في ذكر الجهة و قال الرضي بين عامل الرفع
دفعا لتوهم ان عامله مثل فعل كما ان الناصب فعل و لا اظنك ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا
لك عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع و هو هنا لا ابتداء و النصب فالاوضح لا اخص عند عدم
قرينة النصب و اورد انه لا يوجد هذا الوقت لان المفسر الذي هو قرينة النصب موجود
لا محالة و يدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا لذاته و اللازم ذاته دون
الحيثية و لم يتفطن له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويه

وسمه كثيرون وهو يوجب ما ذهب اليه من اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه
الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند وجود اقوى منها واختلال
ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار
الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة عن الحذف على ما قيل ولكونه عمدة و
سابقا ما ابتدى به الكلام مبتدا ولكون العامل فيه حينئذ معنويا الا مقدرا على ما قيل ويعارض
الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي ويحتمل ان في الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر
جملة فهذا قرينة النصب فلا وجه لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لوجود الاقوى
لا محالة والاقوى منحصر في اما هذه واذا هذه ولا ثالث لهما كما توهم قوله كما مع غير
الطلب واذا للمفاجاة فالاخصر الاوضح او مع اما عند الطلب واذا للمفاجاة واما هذه لا يجتمع
مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف او في جواب السؤال نعلى واذا لا يجامع
الا الاولى ووجه رجحان قوة اما فيما قبضنا الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضاء النصب
اما ما قيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره الرضي وسوى بين الاسمية والفعلية
واما ما قيل اما لكونه نائبا عن مهما وهو اسم الذي بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم
فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضي ليس اما مرجح الرفع في
الحقيقة بل رافع مرجح قرينة النصب لان اما حرف استيناف قاطع لما بعده عما قبله فلا
معنى لرعاية التناسب معها وقد انكر جواز النصب بعد اذا لحكمهم في بحث الظروف
المبهمة بلزوم المبتدا بعده حمال كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في
القسم الاول وتوجيه اذا المفاجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدا واورد عليه
انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدا
بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد للزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير
ورد الرضي في وجود النصب بعده حتى تم هذه التوجيه واعلم ان المص لم يحصر العوامل
فيما ذكره بل ضبط ما وجده فمن يجد زائدا فزده فان المبحث اجتهادي ومما ادى البال
اليه كون المفسر غير ناصب لمحل متناسبه فان فيه كلفة ما لا توازيها ترك التناسب فتامل

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية هذه اضعف قراين النصب وما قبله ما يساوي
منه صرح به الرضي وكانه قدمه ليعارض ما يجتمع معها من قراين الرفع ويكون اقوى منها
فيذكر المعلم يبدا اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى منها من قراين الرفع وفسره
بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة
للمعمول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع للفاعل فقط صرح به الرضي في بحث استواء الرفع
والنصب فيختار النصب في قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اضربه وكالوقوع في جواب
سوال فعلي فالمختار في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير
التعجبية ليخرج نحو احسن بزيد او عمر وبشره لانها جامدة فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضي
بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف
الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيحمل المثال احسن بزيد والله احمده ومن
وان اختيار النصب مما استخرجه وهو ان تكون الجملة في موقع الحال ولا واو معها جاءني
زيد عمرا قد صرح به وبعد حرف النفي هذا القدر من هذا المبحث واما ان حرف النفي
الذي يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها فمن مبحث آخر
فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف فعل لما ممنوع وحرف الاستفهام لشمول كلام
الرضي بان الاولى وهمزة الاستفهام اذ لا يجوز هل زيد ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها
فعل لا ترضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه
فانه في تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار في ازيدا عمرو ضاربه نعم لولا ما ذكره التسهيل
انه يجب النصب بعد استفهام بغير الهمزة لهم ما ذكره التسهيل انه يجب النصب وعبارة
المسئلة قاصرة على مذهب سيبويه والجرمي لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته
النصب فلا يصح اطلاق التعدية ولا تعددها لكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان
يكون احدهما بل فصل بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا
ويحمل انت زيدا ويحمل انت فاعل فعل محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا
عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضي بان

كل دخل في شيء لحمه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام الدخول على
الفعل وهو منتقض باذا الشرطية فانه متطفل لحرف الشرط وقد جاوز اصله من لزوم
الفعل ولم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيدا ضربته واذا
الشرطية بخلاف اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب
النصب كما ذهب اليه المبرد خطا لمرتبة العرب ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء
الجملتين بعدها ويشرطون ان يكون خبر الاسم فعليه وحيث لا حيثما حيث لا يجوز حيثما
زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية
اذ لا يختار النصب في اجلس زيدا ضربته وانما يختار في حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب
المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس كتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه وفي الامر والنهي
اي في وقت الامر والنهي على انهما مصدر ان سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ
الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا يضربه بمعنى اضربه وكانه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء او
لالتماس ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشري على انه لا يقصر مذكرا لدعاء
وافيا بالضبط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدر في وقت وقوع الامر والنهي
بعده ويما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهي اذ هي اي ما يقع بعد حرف النفي وحرف
الاستفهام واذا الشرطية وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواقع
لها مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم لتقدير الفعل فيه فيقع الفعل في
هذه المواقع ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه بالنصب في ازيدا انت
ضاربه لا يقع الفعل بعد الهمزة بل فانه في تقدير ازيدا انت ضاربه الا ان يقال اسم الفاعل
في حكم الفعل فتامل ومما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى
هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور طالب الفعل والا لا ينتقض بالتمني
بل لان العرب جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه دائما في حرف الشرط و
التحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صرح به الرضي
في بحث وجوب النصب وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر اذ نصب ما اضمر عامله على شريطة

حشه

المفسر اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تأويله بذات
المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى لاحتيج الى التأويل وهذا مما زاده المص على
الزمخشري وقد افاد باندراج الحذف انه عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب المرسلين
النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي ترجح النصب ما كان تفوت معه المقصود
اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يخاف منه وبهذا
ظهر موضع لوجوب النصب وكانه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب
النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كونه خلقناه صفة فيفيد ان
كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا
بقدر بل يشعر بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به
الرضي بان الشيء اعم من الموجود فلا بد من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه
بقدر فلا تفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه الدفع ان الموصوف الذي
يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضي ان المقدر مخلوق
لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال يجب مخلوقا لغيره تعالى لانا نقول ليس على المص
الا ايراد مثال مستقيم على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرف
ان النصب لا يختار في الآية عند المعتزلي بعدم تحقق المقام بمقتضى ورود اعتراضه فان
تفسير الآية وظهور مقصوده داير على تحقق الحال والاستدلال على جميع الموجود ان مخلوق
له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود رفع او نصب ويمكن
ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشياء بقدره باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل
معه كونه خلقناه صفة وقوله بقدر خبر عن الاشياء لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان
الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة لو قيل الشيء خلقناه بقدر يحتمل اللام للاستغراق حتى م
لم يلتبس واستوى الامران اى الرفع والنصب من غير فضل احدهما على الآخر ومنهم
من قال اى استوى الامران في الاختيار فانما قصد به هو المختار فكلام لا يصدر مثله الا
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اورد مثالا اورده سيبويه من غير اصلاحه لانه صار مصطلح

الا انظار فقال السيرافي ويعم المتول قوله انه في تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه
على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد فكذا في عمرا اكرمته فلا
يرجح نصبه برجح عطفه على قام على عطفه على زيد قام لقرب المعطوف عليه وقال الاخفش
يمتنع على عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه
وقال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا
انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيرجح
الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو في دار زيد لا بد من تقدير
عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم
وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا المثال من غير تقدير ضمير في الثاني وظاهر كلام
سيبويه محفوظ لانه ورد في القرآن نحو والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها فانه نصب
السماء ورفع وهنا اشكال قوي وهو انه وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف
على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان رجح بالسلامة عن الحذف رجح النصب
بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد
قام كما لا فصل بينه وبين قام فلا معنى للاقربية ودفع بان المراد انه اقرب الى اول قام
زيد قام والدفع كما ترى عدم النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب وفي شيء من الاحكام
وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة
عمرا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب
ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة عن كون الخبر جملة هي خلاف الاصل على
ما عرفت مبسوطا ان يرجح النصب قال الرضي يترجح في مثل زيد قام وعمرو اكرمته زيد
ضارب عمرا وعمرا اكرمته دون زيد قام وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم
الفعل دون الرافعة للفاعل فقط او كسرا اما رفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مصري
جاريه ويجب النصب بعد حرف الشرط هي ان ولو واما عند المصنف وقد سبق اما فلم يبق الا ان
ولو واذا ما اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصح

الفصل بينه وبين فعل المعرك له اتفاقا فلا يصح تسلط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب
على انه لا حاجة الى الاستثناء لو كان حرفا اتصالا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لهذا التعريف وحروف التحضيض وهي الا مشددة ولا عبرة عند غير الخليل ومنهم المص
ولا يرد انه فات المص الا للعرض لانه يجب النصب بعدها على ما ذكر الاندلسي فيقال
الا زيدا تكرمه بالنصب لا غير لان المص اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من
ان حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا للعرض مما يختار بعده
النصب كسائر حروف النفي مثل ان زيدا ضربته انما الى بالماضي لان في بحث
حذف فعل الفاعل انه حق المفسر لشرط ان يكون ماضيا وسد المضارع وفيه خلاف
للاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم والا زيدا ضربته هذا متفق عليه وعدل
قوله ونبئت ليلى ارسلت لشفاعته الى فهلا نفس ليلى شفيعها ساذا. ومما استحسنه ان
يكون الاسم نكرة مرة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب بعدم صحة وقوعها مبتدا وان
يكون الاسم الذي بعده فعل مستعمل عنه نضمر لفظة كل لم نقصد به عموم نحو كل رجل
ضربته فانه لو رفع يكون للعموم ولو نصب يكون سلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب
العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفي سلك ازيد ذهبت
به واخوانه وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه قصد به انه اذهب زيد ولا دا. هذا للتعم
لا يصح تسلط ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه
ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع فما قبله على انه
شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس مثل زيد احبب عليه لانه قصد
به ملابسه وملازمته زيدا ضمنا مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فان
مناسب الفعل المشتغل لازم او مرادف مقصود ولا يعد مناسبا بدون القصد وبهذا
اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون
التقدير اذهب احد زيدا او ما ذكره السيرافي وابن السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب
الذهاب زيدا فانه كما يجوز حمل المصدر ثابت الفعل الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازا على

انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص بوصف او اضافة او غيرهما لا يسند اليه
الفعل وذهب به لا يدل على ذهاب بخصوص نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز
في هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون هنالك مناسب بنصبه لم يكن لايراد الرضي
فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من
انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقديم قيد في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال
بالضمير والمتعلق الاستعمال بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره ان لو سلط عليه مع
اتحاد المسند اليه على انه يمكن بقولنا اذ بدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف
الفاعل في خلق لنصبه فيكون في معنى خلقه الله فالرفع واجب وكذلك كل شيء فعلوه
في الزبر اي كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه
ليس اسما نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لعاب المقصد الموصوف بالصفة
واسعل التركيب من الوصف الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا او لا ثم
جعل المانع من التسليط انه نصر المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا
فقد قصر نظره ولم يجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة وهم
لم يوقعوها بل الكرام الكاتبون يرد عليه انه يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة
نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لو جعل في الزبر
صفة لكل شيء لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لا ان
كل ما في الزبر مفعول لهم قال تعالى في موضع آخر وكل صغير وكبير مستطر يرد عليه
ان كونه خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله وكل
صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين
صاروا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه ونحو الزانية والزاني فاجلدوا فظاهره هو
ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في معنى
الفعل والزنا سبب الجلد مع ما به وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء او ما هو في منزلته
متاخرا المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي يبطل صدارته بوقوعه

في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك فكبر لان حذف
شرط اما اقتضى تقديم ما في خبر الفاء عليها ليحصل الفصل بينها وبين اما لان المعتاد الفصل
بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء ويكون الفاء زايده كما في جواب اذا على ما حقق وكذا بعد
اذا او خارجة عن الصدر لعارض خلاف الاصل او يقول كون الفاء فاء الجزاء يقتضي على
كون المقصد الراسه مبتداه فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ماهو ظاهر الفاء كونها جزا
فلا يحمل في اخراجه من الحد بل في ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائيه وبهذا
ظهر ضعف ما قالوا ان الايه في بادى النظر من الباب وداخله تحت قاعدة اختيار النصب
واتفق القراء السبعه على الرفع وان جاء في الشواذ وانه النصب عن عيسى بن عمر فلذا
تحملوا في اخراجها من الباب لئلا يلزمهم تحريم قاعدة اختيار النصب او لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار ومنع المص في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير
المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه
بقوله والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه مع
تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب
تاره بان التاء للسببيه اى الفاء حاصله بسبب معنى الشرط وتاره بانه في تقدير الفاء
مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببيه الجمله الاولى للثانيه ومعنى الفاء ايضا
سببيه ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف الشرط تؤكد بها حرف الشرط وجملتان
عند سيبويه اى الا انه جملتان مستقلتان في المعنى عنده لانها في تقدير حكم الزانيه والزاني
فيما يتلى عليكم فاجلدوا بيان للحكم الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان
لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع الرفع
وباب ما اضمر لا يكون جملتين على هذا التقدير والا اى ان لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب
والثاني باطل لان القراء لا يجمعون على غير المختار فهو لا يثبت احد التوجيهين او المعنى
وان لم يكن التراكيب المذكوره ليست من الباب لكان المختار النصب فيها وما سوى الثاني ظاهر
والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي

حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اى ان ثبت زناهما فاجلدوا ولكنه صحح تخصيص
كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونهما جملتين اذ الفاء انما تعد مانعا لو كان
ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما فى الرضى انه على توجيه سيبويه
هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف
والتقدير الزانية والزانى ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل
على ثبوته ولا خفاء فى انه يتوجه المنع على الشرطية اذ لا نم انه لو لم يكن احد التوجيهين فالمختار
النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد الا ان يقال المشروط عدم كون الفاء بمعنى
الشرط لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد الرابع اى رابع ثلاثة لا رابع الستة كما قاله
البعض لانه نشأ عن الغفلة عن الاول التحذير قال الرضى سمى اللفظ المحذر به تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعنى لم يعامل به فى التسمية معاملة اخواته من التسمية
بما هو اسم لنفسه فى اللغة كما فيما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه فيها
كالمنادى اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة فى جعله محذرا حتى كانه نفس التحذير ثم
سمى به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة فى اخواته بمقتضى المقام كما فيه
وهو معمول خالف النحاة فى جعل التحذير اسما لنفس المفعول به دون كلام هو فيه
لانه انسب باخويه واليق بالمبحث وليس هذا اول خلاف منه فلا يرد ما فى الرضى ان
هذا مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك وان بعده ذاك بل التحذير
هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير هو مجموع المعطوف على
ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ
المحذر مع المحذر منه بعده المعمول لبعد مقدرا سقط سابق فى الرضى فى تقدير اتق
ههنا بعض المسامحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد
نحو نحيته ولو قال تبعد او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا مسامحة فى تقدير
اتق فى القسم الثانى وتعقبه بعض بان فى تقدير تبعد فى القسم الثانى مسامحة الا فى نفسك
نفسك فانه فى تقدير بعد نفسك مما يؤذيك الا ترى ان الطريق الطريق لا قصد فيه

الى بعد نفسه من الطريق بل الى بحذره من ضرره فالاليق به تقديراى فالصواب
ان يقال بتقدير بعد اوالى فيقدر بعد فى القسم الاول و بعض افراد القسم الثانى
والتى فى المنافى ونحو تقول القصد فى الطريق الطريق الى بعد المخاطب نفسه عن
بعض اجزاء الطريق الذى يتاذى فيه وبما يكون المقصود اجلاء الطريق تمام اذا كان
المؤذى مما يستعمل جميعه فيطلب بعد بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يسع من القسم الثانى
لان النفس يصير محذرا والمحذر منه ما يؤذيه الا ان يقال التحذير من النفس يطلب
بعده عما يؤذيه فتامل ولو اردت تصحيح تقدير التى اضمنه لك بعضهم لا تتاد معنى
البعد كانه قيل ابعد ابعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين فى القسم الثانى
لانه يتم فى جميع افراده بدون التضمين حتى نفسك نفسك تحذيرا مفعول للمقدر
اى المقدر للتحذير اذ لو ذكر العامل لما يدركه المحذر منه مكررا اذا كان المحذر منه
للمبالغة فى التحذير لضيق الوقت عن ذكر العامل وهذا من المسالك الوعرة التى سهل عليك
بالهام الله تعالى على عبده الضعيف وقد كان فى عويل منه كل ناظر عظيم شريف حتى
قال فيه الرضى ما قال وكذا من جاء بعده وان كان خبيرا بما قاله ما بال وقد اعرضنا
عن الكل لان ما قلنا وسيلة بحث ما قيل لا نفسك ولا نشد بك الا الجلال مما
بعده اى مما ذكره بعده فلا يجب الحذف فى قولك من الاسد الى نفسك او ذكر المحذر
منه مكررا قد عرفت شرحه بما اندفع عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كما لا بد فى
ما عطف هو عليه وهو حذارا مقدرا عاملا التحذير او صفة لمعمول من غير حاجة الى ما قيل
ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول فى القسم الاول
وبينه فى هذا القسم بان الاول محذر وهو محذر منه على انه يرد عليه انه يرد وضع
الظاهر موضع المضمر فى صفة الجملة قول المصنف فى بحث الوصف بالجملة ويلزم الضمير
وانه كان الاوضح الاخصر فى هذا المقصد هو قول بتقدير التى حذر مما بعده او حذر
منه مكررا ولعل عدول المصنف اليه والله اعلم والعالم لانه مثل اياك والاسد العزم ضم الخطاب
فى امثلة القسم الاول من الباب لا لانه اللازم بل لانه الاعلم من بين الضمائر وقد يحكى شكلا

والذيب هو الساد الباد، ولا ضير فيما اضيف الى ضمير المخاطب من الظاهر تقول رأسك و
السيف وقال عمر رضي الله عنه واياي فان يحذف احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم
اذا بلغ الرجل ستين فاياه وايا الشواب ولا منع عن كون المحذر منه ضميرا غائبا واياك
وان تحذف لم يذكره لخفاء في صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدما
لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو صح قول عمر رضي الله عنه لكان اسمع وادفع
قال المص تقديره ايالك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم
صحة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد فلما حذف اتق سعة الس في الحذف لانه لا حاجة
اليه لان المنع من جمعهما متصلين وبحذف العامل يتصل ضمير المفعول قال الرضي هذا في
لكنه تطويل ليس عليه مع امكان الاخصر بتقويل فليقدر اياك اتق فيتبع بحذف اتق اياك و
اقول كلامه في الرضي ملام ارتكاب ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعي تقدير العامل
مع التاخير لانه يكفي له تقدير الانفصال وهو حاصل بكونه الفاعل والمفعول ضميرين لواحد
ومع مع ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا معه فيستغني
عن حذف شيء بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه
من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مأمورا فظاهر تعريف
المصنف ان المقدر في اياي والسارق وهو قول غير سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لا
يقدر امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تحذيرا والطريق الطريق لا يصح في
هذا القسم بل يجي في جميع الطرق فيقول اياك اياك واياه اياه اياي اياي ورأسه رأسه
واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التأكيد لا يوجب حذف العامل الا ترى الى قوله
كالا اذا دكت الارض دكا دكا وبه يشعر قول سيبويه ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان
الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير ونقول في القسم الاول بعبارة اخصر في
التقدير وان كان اطيب في الظاهر اياك من الاسد واياك من ان يحذف والتقدير اتق
نفسك او اياك اتق او اتق اياك فيذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير و
لاجل الاهتمام بذا ارتكاب الحذف الكسر ويتقل لمزيد المبالغة في التحذير اياك ان تحذف

تقديره من علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب
معه قوله ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من من غير حاجة الى ضميمة وامتناع تقدير العاطف
فمن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه القاصر لا تقول جاء حذف العاطف في التحذير
قال اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على ان
سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء وغيره نزل المراء
منزلة ان تماري ومع ذلك جعله منصوصا على السماع وفي قوله اياك الاسد نصب الاسد
دون من مبني على ان المختار في مثل ان يحذف تقديرا لنصب كما هو مذهب سيبويه لانه
الغالب الكثير في حذف حرف الجر والخليل والكسائي تقديرا ن الجر لان ما ابهم حاله
ينبغي ان يحمل على ما كان وان كان انسا على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان لا بقاء على
الجر لم يوجد الا في حذف حرف القسم فتقدير جدا وفي امتناع اياك الاسد خلاف للاخفش
الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير ان وان ومما يحذف فيه
حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالعكس قال اخاك اخاك فان
من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وتقال سابك والحج ونفسك وما يليها والمحذوف
الزم وقد قدمنا ان الصحيح جعله من الباب لا اول المفعول فيه ما اى اسم فعل فيه اي
في مدلوله سواء كان مطابقتنا نحو ضربت اليوم او غيره نحو ضربت مضرب عمرو ورجحت
مرجع الحاج فلولا تقييدها بالاسم لا ينتقض بكل فعل فانه ما فعل في مدلوله التضمني فعل
اى مدلوله فعلا او حدث مذكور لفظا او تقديرا فيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه
او استعمال الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المذكور المشهور والمراد ما فعل
فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي اطلبك متذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه نحو يوم
الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج نحو
يوم الجمعة مبارك وتم بالحد لخروج كل ما اخرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو
ليس مخرجا لشيء كما ظن بل لاتمام بيان مدلول المفعول فيه وتمهيد اصطلاحه وتعبدي على الظرف
اليوم في ضرب اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب في اليوم ونحو سطرنا السهل والجبل

مما تقدر فيه سماعا لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه
السهيلي بالمقدر بفي من زمان او مكان على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياسي مفعول
فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يصح عن وجه التسمية للحدود وشرط نصبه
تقدير في احترز به عما ذكر فيه في او الباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في
مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي في وما هو
بمرادفه وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والسايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل
اللام دون الباء ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا
الكلام بحده يدل على ان المجرور يسمى مفعولا فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم انتهى و
فسر بان دلالة الحد عنه بحكم لظهور صحة تخصيصها بالمنصوب والاشارة بهذا القول
الى ان كون تقدير في شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط لنصبه اللازم لوجوده وظروف الزمان
من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا
ايضا كلها يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يسمى مبهما ومؤقتا تنزيهه ببعض ظروف
المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصره
كحين وزمان والتوقيت ما يقابله كيوم وليلة وشهر والاول اظهر يقبل ذلك اي تقدير
في او النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت
هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع
الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فيقول يوم الجمعة سرت فيه دون سرته واما نحو يوم
الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل مفعول به على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف
الزمان يقبل ذلك واما مضمرها فلا وظرف المكان ان كان الظاهر ان كانت وكانه جعله
بتاويل القسم الثاني مبهما او محمولا عليه او اراد قبل اصالة لا بالحمل على الغير وعلى
التقديرين لا يخفى عليك قوله والا فلا وانما قال وفسر باسناد التفسير الى غيره ولا اعراض
عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان الاولى ان يفسر المبهم بما يتناول
الكل ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض لا بالجهات الست ولست التفسير بها

الا للعجز عن ضبط الكل والمرضى عند المص تفسيره بما له اسم بالاضافة الى خارج عن مسماه
والمعنى على هذا ماله اسم مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضى بانه يساويه نحو جانب
وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انها لا يسئل تقدير في كل منفصل
للمكان مع انه لا يسئل منه تقدير الا ما فيه معنى الاستقرار حتى اتصاله بما فيه معنى الاستقرار
فيقول ضربت في مضرب فلان لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم تقول قعدت مجلس فلان
وكان المص ترك تفسير المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدى ويدخل فيه على راى
المص نحو الميل والفرسخ لان اسمه له بالقياس المساحى فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما
او معدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد ان يحمل داخلا في قوله
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لا لابهامهما بان يقال الميل والفرسخ لتعينهما وتبدل اولهما و
آخرهما غير معين ولا يبقى هذا الاطلاق من المص لان خارج الدار انضا مبهم فلا بد من
عد المحمولات ومنه ارضا في قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري اى ارضا مجهولة
بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى تنكيرها واخلائها عن الوصف ولابهامها من هذا الوجه
نصب نصب الظروف وضم لابهامها نظائرها عنده ولدى ولم يذكر وجه حمل سائرهما
لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه او للسلمة لكونها في تأويل اسمى اى المشبه والمشبه به
ولفظ مكان لكثرته يتم ثم لا للابهام لان مكان زيد مثلا معين وذلك ان لا نريد بكثرته
كثرة استعماله بل كثرة امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤول التعليل بها الى التعليل
بالابهام قال الرضى لا يبقى هذا الاطلاق من المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدى
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو ما نحن مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما عرفت وقول المصنف
في الايضاح ولم يستثن من المؤقت الا ما بعد دخلت وذهب الشام يدل على ان استثناء
لفظ المكان من حكم المؤقت هنا من خواصه وكأنه لم يتعرض لقوله ذهبت الشام سلا الى ما قال
ابن السراج انه في تقدير ذهبت الى الشام فقول الرضى ان نحو ذهبت الشام منصوب على
الظرفية اتفاقا محل نظر وما بعد دخلت نحو دخلت الدار يريد به مكانا هو مدخول الدخول